٦.١

حوار كوني

٤= أعداد في السنة في ١٦ لغة

ترجمة: منير السعيداني
تصميم: ربيع محمصاني

سياسات التغير المناخي

هربرت دوسينا

ديمقراطية جنوب أفريقيا العنيفة

كارل فون هولت

الاقتصاد التضامني

بول سينغر

البديل التعاوني

- أقدم تعاونية عمالية في الهند
- تعاونيات موندراغون
- الحركة المناهضة للوسطاء التجاريين في اليونان
- المنشآت المستعادة في الأرجنتين
- نهاية العالم أم نهاية الرأسمالية؟

الاستخراج الرأسمالي في أمريكا اللاتينية

- رفض التراكم الاستخراجي الجديد
- المنوال الاستخراجي مقابل العيش اللائق في الإكوادور
- النضالات من أجل الناس العاديين في المكسيك
- النمط الاستخراجي الجديد في الأرجنتين

حفظا للذكرى

- فلاديمير يادوف، ١٩٢٩-٢٠١٥

النشرة الأخبارية

العدد ١ من السلسلة ٦ - آذار ٢٠١٦

www.isa-sociology.org/global-dialogue/

GD

الافتتاحية

المحيط والديمقراطية العنيفة

عندما يناقش العلماء التغير المناخي يفعلون ذلك وهم يطلقون صيحات الفزع اليائسة إزاء الآثار الكارثية الناتجة عن تصاعد درجات حرارة الأرض مثل الفيضانات وذوبان جبال الجليد والهدم الواسع للجماعات الاجتماعية. وعندما يولون انتباههم إلى سياسات التغير المناخي يركز العلماء على منكري ذلك التغير ومناصريهم شديدي القوة أو على فشل الحركات الشعبية. ولكن كثيرا ما يتم التغاضي عن الصراعات في ما بين النخب الكونية. خلال السنوات الأربع الماضية، دأب هيربرت دوسينا (Herbert Docena) على التقرير على صفحات حوار كوني عن اجتماع إطار الاتفاقية الأممية حول التغير المناخي. هنا هو يكتب لنا عن اجتماع باريس الأخير (٣٠ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ٢٠١٥) ليبرز التحالفات المتغيرة نتيجة كف النخب الإصلاحية عن محاولة تليين مواقف القوى المحافظة المهيمنة على قاعات المؤتمر. بدلا عن ذلك ألفت تلك النخب حلفاء محتملين ضمن صفوف الراديكاليين المحتشدين في الشوارع. ولكن وفي ما عدا وعود زاهدة، لم تصدر عن باريس إلا القليل من العلامات عن تقدم فعلي يذكر نحو إنقاذ العالم.

في هذا العدد نبرز حوارا مع كارل فون هولت (Karl von Holdt) أحد قدماء حركة مناهضة التمييز العنصري وعالم الاجتماع الرائد وفيه يقدّم لآلف نيلسون (Alf Nilsen) بحثه حول «الديمقراطية العنيفة» في جنوب أفريقيا والصراعات المدينية التي تولدت عنها حول قضايا إسداء الخدمات. يلي ذلك سرد عن نوع آخر من العنف. تصف ماريستيلا سفانبا (Maristella Svampa) وزملاءها الاقتصاد الاستخراجي الجديد الذي يعصف بأمريكا اللاتينية حيث تدفع الشهية غير المحدودة للاقتصاد الصيني متزايد التوسع بالمشاريع الضخمة التي تمتد من المناجم إلى إنتاج الصوجا للتصنيع الزراعي، يقودها عطش الشركات المتعددة الجنسيات للمرابيح كما يشجعها جوع الدول للتمويلات. تظهر التقارير الواردة علينا من الأرجنتين والمكسيك والإكوادور الكيفية التي بها تجابهت هذه المشاريع مع المقاومة الشديدة للحركات الاجتماعية الساعية إلى الدّفاع عن أرضها ومائها وهوائها.

وننشر في هذا العدد كذلك ست مقالات من الهند واليونان وإسبانيا والأرجنتين عن التعاونيات وكيفية بقائها على قيد الحياة والأثمان التي دفعتها من أجل ذلك. هل تمثل التعاونيات بديلا عن الرأسمالية أم تواؤما متأقلما معها مثلما تحاجج ليسلي سكلاير (Leslie Sklair)؟ ما من شك في ذلك حسب واحد من كبار منظري الحركة التعاونية وممارسيها البارزين بول سينغر (Paul Singer) السكرتير الوطني للاقتصاد التضامني لدى الحكومة البرازيلية. ومثلما يبدو من الحوار الذي أجرته معه حوار كوني ليس سينغر نبيا مثاليا بحيث تمثل التعاونيات بالنسبة إليه أدوات تساعد على توفير مورد رزق مستدام لفائدة الفقراء.

أخيرا، علينا دين نؤديه لفلاديمير يادوف (Vladimir Yadov) الذي فارقنا السنة الماضية وهو واحد من الروّاد الشجعان لعلم الاجتماع السوفييتي الذين حذقوا العمل على توسيع حدود النظام السوفييتي. ظل يادوف يمثل لاعبا محوريا في المناقشات التي دارت حول علم الاجتماع ما بعد السوفييتي، وقد كان على امتداد مسيرته أمميا متحمسا لدى اضطلاعه بنيابة رئاسة الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (١٩٩٠-١٩٩٤). لقد كان مماته فاجعا جدا لمحبيه من الطلاب والزملاء.

بداية من هذا العدد يتسلم خوان بيوفاني (Juan Piovani) ترجمة حوار كوني إلى الإسبانية من ماريا خوسي ألفاراس (María José Álvarez). نرحب بخوان ونشكر ماخو وفريقها للسنوات الأربع التي بذلتها في خدمة المجلة.

يمكن الاطلاع على حوار كوني في ١٦ عشر لغة على موقع ج د ع اج ISA website.
ترسل كل المساهمات مباشرة إلى العنوان: burawoy@berkeley.edu

هربرتدوسينا، مراقب عنكثب مفاوضات تغير المناخ،يحلل تغييرات التحالفات العالميةالسياسية في قمة باريس

كارل فون هولدت، عالم وناشط، يعطي تحليلا عن الحركية السياسية للاحتجاج في جنوب افريقيا

بول سينجر، عالم، سياسي، ومفكر عمومي، يروي التاريخ الريادي لنظرية وتطبيق الاقتصاد التضامني في البرازيل

GD

تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

> فريق التحرير

المحرر: مايكل بورواي.
محرر مشارك: غاي سايدمان.

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا.

محررون مستشارون: مارغرت أبراهام، ماركوس شولز، ساري حنفي، فينيتا سينها، بنيامين تيجيرينا، روزماري بابرت، إيزابيلا بارلينسكا، ديلاك سيندوغولو، فيلومين غوتييرز، جون هلموود، غيارمينا جاشو، كالبانا كانيران، مارينا كوركيشيان، سيمون مابادمينغ، عبد المؤمن سعد، عائشة ساكتنبار، سيلي سكالون، ساواكو شيراهاسي، غرازينا سكابسكا، إيفانجيلا تاستسوغولو، شين شون يي، إيلينا زدرافوميسلوفا.

محررون أقليميون:

العالم العربي: ساري حنفي، منير السعيداني، محمد الإدريسي.

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، أندريزا غالي، أنجيلو مارتينس جدونيور، لوكاس آمارال، رافائيل دو سوزا، بوينو آلفيس، خوليو دافيس.

كولومبيا: ماريا خوسي آلفاريس ريفادوللا، سيباستيان فيلاميزار سانتاماريا، أندريس كاسترو آروخو.

الهند: إيشوار مودي، راشمي جين، براغيا شارما، جيوتي سيدانا، نيدهي بانسال، بانكي باتناغار.

أندونيسا: كامنتو يونارتو، هاري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادیوي، فينا إترياتي، إنديرا راتنا إيراواتي باتيناساراني، بينيديكتوس هاري جوليفان، محمد شهاب الدين، دومينغوس إيلسيد لي، أنطونيوس أريو سيتو هاردجانا.

إيران: ريحانة جافادي، عبد الكريم بستاني، نيايش دولاتي، محسن رجبي، وحيد لانجنزاد.

اليابان: ساتومي ياماموتو، فوما سيكيغوشي، شينشا كاميو، كاناكو ماتاكي، كاهو مياهارا، يوكي ناكانو، يوترو شيموكاوا، ساكيي يوشيكو.

كازخستان: آيغول زابيروفا، بيان سماغنبيت، دورنبيك كوليمينوف، عادل رودينوف، غاني مادي، آلماش تليسبابيفا.

بولونيا: آدم موللر، آنا وانزيل، جاكوب بارزيويسكي، جوستينا كوشينسكا، جوستينا زيلينسكا، كاميل ليبينسكي، كارولينا ميخايلويسكا، كريستوف غوبانسكي، ماريوس فيكيلزتيان، مارتينا ماشيوش، ميخولاي ميرجويسكي، باتريسيا بينداراكويسكا، فيرونيكا غاويرسكا، صوفيا بينزا.

رومانيا: كوزما روغينيش، كورينا براغورا، أندريا آكاساندري، رومانا كانتاراجيو، ألكسندرو دوتو، ركساندرا يورداش ميهاي بوغدان ماريان، أنجليكا مارينسكو، آانكا ميهاي، مونيكا نادراغ، بالاز تليغدي، إيليزابيتا توما، إيلينا تودور.

روسيا: إيلينا زدرافوميسلوفا، آنا كادنيكوفا، آسيا فورونكوفا.

تايوان: جينغ ماو هو.

تركيا: غول تسوبارسيو غولو، إيرماك إيفرين.

مستشار إعلامي: غوستافو تانيغوتي.
مستشار التحرير: آنا فيلاريال.

> في هذا العدد:

الافتتاحية: المحيط والديمقراطية العنيفة ٢

سياسات التغير المناخي
بقلم هربرت دوسينا، الولايات المتحدة الأمريكية ٤

ديمقراطية جنوب أفريقيا العنيفة
حوار مع كارل فون هولت، بقلم آلف نيلسن، النرويج ٧

>البديل التعاوني

الاقتصاد التضامني،حوار مع بول سينغر
بقلم غوستافو تانيغيتي وريتان دياس دي أوليفيرا، البرازيل ١١

أورانغال: أقدم تعاونية عمالية في الهند
بقلم ميشال ويليمز، جنوب أفريقيا ١٤

تعاونيات موندراغون: النجاحات والإخفاقات
بقلم شارين كاسمير، الولايات المتحدة الأمريكية ١٦

الحركة المناهضة للوسطاء التجاريين في اليونان
بقلم تيدوروس راكوبولوس، النرويج ١٨

المنشآت المستعادة في الأرجنتين
بقلم خوليان ريبون، الأرجنتين ٢٠

نهاية العالم أم نهاية الراسمالية؟
بقلم ليسلي سكلاير، المملكة المتحدة ٢٢

>الاستخراج الرأسمالي في أمريكا اللاتينية

رفض التراكم الاستخراجي الجديد في أمريكا اللاتينية
بقلم ماريتسلا سفانبا، الأرجنتين ٢٤

المنوال الاستخراجي مقابل العيش الاللائق في الإكوادور
بقلم وليم ساشر وميشال بايث، الأكوادور ٢٦

النضالات من أجل الناس العاديين في المكسيك
بقلم مينا لورينا نافارو، المكسيك ٢٨

النمط الاستخراجي الجديد في الأرجنتين
بقلم ماريان سولا آلفاريس، الأرجنتين ٣٠

>حفظا للذكرى: فلاديمير يادوف، ١٩٢٩-٢٠١٥

حياة منذورة لعلم اجتماع مفتوح
بقلم ميخائيل شيرنيش، روسيا ٣٢

آكاديمي وإنساني
بقلم أندريي آلكسييف، روسيا ٣٤

مشرف، زميل وصديق
بقلم تاتيانا بروتاسينكو، روسيا ٣٦

ذكريات شخصية
بقلم فالنتينا أوزنوفا، روسيا ٣٨

ذكريات شخصية
بقلم فالنتينا أوزنوفا، روسيا ٣٩

> سياسات التغير المناخي

بقلم هربرت دوسينا (Herbert Docena)، جامعة كالفورنيا، بركلي، الولايات المتحدة الأمريكية، وعضو لجنة البحث حول الحركات العمالية في ج د ع اج (ل ب ٤٤)

احتجاج في الشوارع مكان انعقاد قمة باريس للتغير المناخي.
الصورة لهيربرت دوسينا

بالنسبة إلى بعض المنتسبين إلى حركة العدالة المناخية، يمتدّ خط النار في المعركة الكونية حول التغير المناخي على امتداد شوارع قمة الأمم المتحدة حول التغير المناخي ثقيلة التعزيز الأمني: في الخارج «الحركة» أو«الناس» الآتون من بلدان مختلفة للتظاهر في الشارع للمطالبة «بتغيير النظام لا بتغيير المناخ»، وفي الداخل مسؤولو الدول والشركات الرسميون الذين يصارعون من أجل الإبقاء على النظام على ما هو عليه. ولكن الناشطة الحركية الرائدة ريبكا سولنيت (Rebecca Solnit) كتبت عشية آخر قمة للأمم المتحدة حول التغير المناخي فاصلة «الناس الذين في شوارع باريس» عن «الناس الذين في قاعات المؤتمر في (فندق) لوبورجي». وهي ترى أن الأولين هم الآن من يمتلكون «قوة تغيير العالم».

إن رسم مثل هذه الحدود الفاصلة بين «قاعات المؤتمر» و«الشوارع»، ذاك الذي وضعه آخرون عديدون من داخل الحركة ومن خارجها، أساسي لفهم اتجاهات سياسات التغير المناخي. ولكنه يُعمي في الآن ذاته عن التغير المتداخل، المركب والمتصاعد، للخطوط في صفوف كلا الجانبين ويمنعنا من رؤية الكيفية التي بها يحاول البعض «ممن في قاعات المؤتمر» تسجيل انتصار على حساب «من هم في الشوارع» من خلال اقتراح تغيير النظام بدلا من الاحتفاظ به على ما هو عليه.

>صراع قاعات المؤتمر

مارس العديد، إن لم نقل جل، مسؤولي الدول الرسميين ومدراء الأعمال التنفيذيين والخبراء وفاعلين آخرين في قاعات المؤتمر تعبئة فعلية من أجل منع التغير في النظام. في اقتصارهم على الدفاع عن تنافسية بلدانهم أو ربحية شركاتهم داوموا على معارضة تعديل الرأسمالية الكونية بغية معالجة التغير المناخي ويمكن اعتبار الجزء الأكبر مما فعلوه قريبا من «تبييض الانحباس الحراري» أو التربح من الكارثة.

ولكن لا يمكن القول إن كل من كانوا يجولون بين ممرات القاعات هم من فاقدي البصيرة، إذ، وبالفعل، كان قسم معين من نخب العالم، وانطلاقا من السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠، يمارس تعبئة تحاول في الحقيقة أن «تغير النظام» ولكن بغية الحفاظ على جوهره الرأسمالي من دون المساس به.

في اتجاهه المعارض للمثقفين والعلماء والكتاب أو المنظمين الراديكاليين الذين كانوا يجمعون عددا متعاظما من المنضوين ضمن صفوفهم من خلال دعوتهم للتغيير الجذري للنظام أو لمحو الرأسمالية من أجل حل المشاكل البيئية الكونية،

>>

بدأت شبكة هلامية وغير موحدة بالمرة من النخب المنحدرة في الآن ذاته من بلدان متقدمة وأخرى نامية في تجميع تحالف يهدف إلى الدفع بالتعديل أو الإصلاحات أو التنازلات الكونية للوصول على الأقل إلى معالجة التناقضات البيئية في الرأسمالية وتوفير البعض من المساعدة إلى المتضررين أكثر من غيرهم من تزايد حرارة الكون.

ولكن وباعتبار عملها على «الحفاظ على النظام من خلال تغييره» كانت هذه النخب الإصلاحية ومن تمكنت من ضمهم إلى مشاريعها من الطبقات الأدنى منها قد بدأت وفي الآن نفسه في توجيه زملائها من النخب الأكثر محافظة منها إلى التنظم المضاد وإلى وقف الإصلاحات والتوافقات المقترحة. وعليه، ومنذ انطلاقها خلال السنوات ١٩٨٠، اتجهت التناقضات بين الإصلاحيين إلى المزيد و المزيد من التعمق.

إزاء ما كانوا يجابهونه من معارضة مُحافظة أكثر فأكثر تنظيما وإصرارا تبنى البعض من الإصلاحيين، الذين سنلقبهم بالإصلاحيين الشعبويين، مثل صندوق الدفاع البيئي EDF وفرد كروب Fredd Krupp والسيناتور آل غور Al Gore من الولايات المتحدة وعديد الآخرين ممن يفكرون بذات الطريقة من الرسميين والتنفيذين ورؤساء المؤسسات والخبراء والناشطين الحركيين في بلدان متقدمة ونامية أخرى، النظرة التي ترى أنهم لن يقدروا على تأمين إصلاحاتهم وتوافقاتهم المقترحة إلا إذا عمدوا إلى تهدئة زملائهم النخوبيين وبناء تحالفات معهم. ومن أجل صنع تلك التحالفات بدأوا في الإعلاء من شأن الإجراءات التعديلية الوطنية والكونية التي تستند إلى مطالب محافظة. على مستوى العالم، بدأوا في الإعلاء من شأن اتفاقات دولية فرضت استهدافا أكثر تخفيضا للانبعاثات على الدول المتقدمة التي تمكنت «مرونة» أكبر في بلوغ تلك الأهداف من خلال الاتجار في الكربون وآليات سوق أخرى وحررتها من الالتزام بالعمل على تحويلات مالية وتكنولوجية ذات بال نحو البلدان الأقل نموا منها.

وفيما كانت هذه التوافقات تفشل في تهدئة معارضة المحافظين ناصر هؤلاء القيام بتنازلات أكبر دافعين نحو الاتفاق الأضعف «تعهد بما تريد» ذي المنطق الصاعد من تحت إلى فوق والذي أمضي في كوبنهاغن ٢٠٠٩ ، وهو في الجوهر نفس النوع من الاتفاق الذي كان المحافظون يقترحونه في بداية السنوات ١٩٩٠ وكذا نفس النوع من الاتفاق، مع تعديلات طفيفة، الذي فرغت للتو الحكومات من توقيعه في باريس.

ولكن «خائضين آخرين من الداخل» كانوا على الدوام أو صاروا تدريجيا أكثر تشككا حيال هذه الاستراتيجيا. مدفوعين بالإحباط الذي لقيته محاولاتهم لتغيير النظام تدرّج مثل هؤلاء الرسميين أو أعضاء حكومات بلدان متقدمة وأخرى نامية ورسميي المؤسسات والمنظمات البيئية نحو تبني النظرة التي ترى أن ليس بإمكانهم أن ينقذوا مشروعهم الإصلاحي إلا من خلال التحالف، لا مع النخب الإصلاحية، بل مع «القاعدة الشعبية» أو مع «من كانوا في الشوارع».

عقب تمكن المحافظين كرّة أخرى من هزم التشريع التوافقي حول المناخ الذي دفعت به مجموعات من قبيل شركة كهرباء فرنسا (EDF)، سنة ٢٠١٠، حاجج بيل ماك كين (Bill McKibben) (مدير ١Sky ولاحقا مؤسس منظمة org.٣٥٠) في رسالة مفتوحة قائلا» نحن في حاجة إلى مضاعفة استثمارنا في تشييد حركة قاعدية... نحن نشعر بعمق أن استثمارا متدنيا طويل الأمد ومدمّرا في التنظيم القاعدي أضرّ بشدة بقدرتنا على التقدم بسياستنا... أكيد أن هذا العمل لا يمكن أن يكتمل بين عشية وضحاها، إذ يتطلب سنوات من العمل وبذلا واسعا وصبورا للوقت والموارد».

صارت مثل هذه الحجج أكثر ترديدا ضمن الدوائر الإصلاحية، ففي دراسة موّلها صندق عائلة روكيفيللر (Rockefeller Family Fund) لتشخيص سبب ديمومة فشل البيئيين في تمرير مقترحاتهم، رددت عالمة الاجتماع المرموقة تيدا سكوكبول (Theda Skocpol) صدى ما كان لدى ماك كين وآخرين من روح نقدية ل»سياسات الداخل» التي اتبعتها مجموعات مثل EDF. وقد ظاهرت سكوكبول التوصية القائلة باتخاذ بديل في بناء «حركة شعبية أكثر اتساعا».

>إصلاحيون في الشوارع

على نفس خط هذه الاستراتيجيا، ومنذ نهايات السنوات ٢٠٠٠ على الأقل، صار الإصلاحيون الشعبويون «يضاعفون» من «استثمارهم» في «بناء المنظمات القاعدية» من خلال بذل أقدار أكبر من الطاقة والانتباه والموارد في تعبئة نفس المجموعات تقريبا التي كان الراديكاليون ينظمونها لإسناد مشروعهم الراديكالي.

بُغية إقناع هذه المجموعات، ألقى هؤلاء الإصلاحيون بثقلهم في كفة التوافقات التي لطالما كان الراديكاليون يدفعون بها بوصفها جزءا من «الحد الأدنى» من برنامجهم. وعليه، وعلى الرغم من كونهم غير معترضين مبدئيا بالضرورة على الخيارات التعديلية ذات الارتباط بالسوق مثل الاتجار في الكربون، ناصر ماك كين ونشطاء حركيين آخرين شبيهي التفكير في منظمة «السلام الأخضر» (Greenpeace) ومنظمات بيئية أخرى، تعديلات أكثر مباشرة و»غير ذات ارتباط بالسوق» من قبيل التحجير الصريح لإنتاج الوقود االصخري بما سيفيد مباشرة الجماعات المحلية المتضررة منه من خلال اقتراح تركه (النفط، الفحم، الغاز) في باطن الأرض» وهو التعديل الذي كان أول من عممه الراديكاليون المناهضون للرأسمالية.

طالب هؤلاء على العموم باتفاقات دولية أكثر جرأة وطموحا تعالج أهداف الحد من الانبعاثات الأكثر ارتفاعا في البلدان المتقدمة وتعمل على التخلي المتزامن عن الاتجار في الكربون أو على تدقيق قانوني فيه أكثر تشددا ومن أجل تحويلات مالية وتكنولوجية أكثر وزنا لفائدة المجموعات ذات الصلة. على هذا الأساس، عارضوا على العموم اتفاق كوبنهاغن لسنة ٢٠٠٩ القاضي باتباع سياسة «تعهّد بما تريد» الصاعدة من أسفل إلى فوق وصاروا أكثر نقدا مما كان عليه الإصلاحيون للاتفاق الشبيه الذي أمضي للتو في باريس.

ولكن، ولقناعتهم بأن مثل هذه الاتفاقات الأكثر جرأة لن تكون من خلال «الشراكة» مع الشركات أو الحكومات ولا من خلال اتباع سياسة «مجموعات الضغط معها» من أجل «عمل مناخي»، قطعوا مع الإصلاحيين المعتدلين ملتفتين بوضوح أكبر نحو التنظم والشراكة مع مختلف «من هم في الخارج» مثل الطلاب والعمال والجماعات الريفية وآخرين تم إقصاؤهم (أو أقصوا أنفسهم) من الدوائر الداخلية بغية الانخراط في أعمال أكثر مواجهة للشركات والحكومات.

وعلى الرغم من كونه تحاشى هو نفسه اتخاذ مواقف مناهضة للرأسمالية، فإن ماك كينبي دعا كاتبا مناهضا لليبرالية ومناهضا للرأسمالية ثوريا مزمنا شهيرا ليكون عضوا في هيئة منظمة org.٣٥٠. كان نشاطو المنظمة الحركيون المحليون يمدون نضالاتهم نحو نزاعات جماعاتية مساندين لها ضدا عن مشاريع استخدام الفحم ومثيلاتها من مشاريع الطاقة الكريهة لا في الشمال فحسب بل حتى في بلدان مثل الفيليبين. بل إن ماك كينبي وعددا آخر من مناضلي منظمة ٣٥٠. org نظموا في باريس محاكاة «محكمة شعبية» «حاكموا خلالها شركة النفط العملاقة إكسن (Exxon) لاقترافها تمويل «المشككين المناخيين» (الذين يشككون في وجود آثار سلبية للاستخدامات الحالية لمصادر الطاقة) وسياسيين مناهضين للتحرك حول قضايا المناخ. وقد تعاونوا عن قرب مع مجموعات الفوضويين أو مناهضي الرأسمالية ذوي النشاط الحركي المباشر من أجل الرفع من الموارد وتنظيمها ومساهمتها في حركة عصيان مدني جماهيري خلال اليوم الأخير من القمة عارضتها مجموعات إصلاحية أخرى صراحة أو اكتفت بالامتناع عن الاستثمار فيها.

ولكن، وفيما اندفع الإصلاحيون الشعبويون أكثر من الإصلاحيين الآخرين

<<

في الدفع من أجل إصلاحات أكثر راديكالية متحالفين مع مجموعات راديكالية وخائضين تحركات أكثر مواجهة، هم لا يزالون يمتنعون عن المضي إلى ما يتجاوز مواقفهم المناهضة للشركات وللنيوليبرالية إلى موقف أكثر صراحة في مناهضته للرأسمالية. وعلى ذلك وفيما كان ماك كينبي يدين إكسن في «محكمته الشعبية» أحجم عن اتباع ناشطين حركيين آخرين نظموا هم أيضا «محكمتهم الشعبية» الخاصة لإدانة ليس فقط إكسن فحسب بل كل الشركات والحكومات التي تساهم في «التغير المناخي» من خلال استدامة بقاء الرأسمالية.

مثلا بمثلٍ، ساعد أعضاء منظمة org.٣٥٠ على نشر حركة العصيان المدني الجماهيري خلال يوم قمة باريس الأخير، ولكن، وفيما كان منظمون آخرون يتوجهون إلى المشاركين بالقول إنّ من كانوا يواجهونهم هم الدول والرأسماليون الممثلون في مصالح الأعمال الموجودة قوس النصر (معلم في باريس) ولا ديفونس (La Défense/ معلم آخر في باريس) كانت المواد التي وزعتها منظمة org.٣٥٠ ترى أن المستهدفين الرئيسيين، إن لم يكونوا الوحيدين، هم شركات الوقود االصخري و»الشريرين من الرأسماليين»، وفيما كان أعضاء المجموعات الفوضوية والمناهضة للرأسمالية ضعيفي التنظيم والتمويل، خلال يوم التحرك ذاته، يجلبون معلقاتهم الصغيرة التي كانوا يصنعونها بأنفسهم قائلة (في تعبير جنسي) «اقضوا على النظام» (Unf*ck the system) أو « الرأسمالية: كانت قصة وانتهت»، كان أعضاء منظمة org.٣٥٠ الأفضل تمويلا يعرضون يافطتين قياس كل واحدة منهما متران على مترين قائلتين «أوقفوا جرائم المناخ» و» دعوه في باطن الأرض» مقزّمين معلقات ويافطات أخرى حضرت في التحرك كانت في القلب منها يافطة « تغيير النظام لا تغيير المناخ».

>انقسام الشوارع

كان من آثار مثل هذه المحاولات التي قام بها قسم من الكتلة الإصلاحية للدعوة إلى تحركات أكثر مناهضة للنخب المحافظة من دون الوصول إلى حد تحدي النظام بالفعل أن عمقت الانقسامات في صفوف الراديكاليين. بوجود المحافظين المعترضين على مجرد إصلاحات يمكن أن تحسّن من ظروف الجماعات المتضررة من تزايد حرارة الكون وبوجود الإصلاحيين الشعبويين الذين بدوا في مظهر المقابل لهم مدافعين عن هذه الإصلاحات انقسمت الشبكات والمنظمات الراديكالية بين قطبين. ذلك أن البعض اختاروا صنع تحالفات مع الإصلاحيين عامة أو مع الإصلاحيين الشعبويين على الأخص للدفاع أو المطالبة بالحد الأدني حتى من الإصلاحات والتوافقات المحدودة التي كان المحافظون يوقفونها. ثم هم اتجهوا نحو التوسيع من دائرة تأثير الخطاب الإصلاحي من خلال ترديد قولهم بأن أزمة المناخ متأتية أولا من افتقار الرأسمالية لآليات تعديل بحيث يمكن حل تلك الأزمة من خلال الدفع بمثل هذا التعديل وأن «الأعداء» هم أساسا إن لم يكونوا هم حصرا شركات الوقود االصخري أو «شريرو الرأسمالية» أو « النخب الشريرة» المناهضة للتعديل. واختار آخرون أن يرفضوا هذه التحالفات آملين في الدفاع عن تغييرات أكثر أساسية أو الدفاع عنها. ومن دون الإنكار التام للمنافع المتولدة عن التغيير الإصلاحي، أصروا على المضي إلى ما وراء الخطاب الإصلاحي مصرحين بأن افتقار الرأسمالية لآلية تعديل متجذر هو ذاته من تناقضات الرأسمالية بحيث ولئن كان التعديل سيمثل تقدما فإن إنهاء الرأسمالية ذاتها يمثل لوحده حلا للمشكل وأن «الأعداء» يشملون في عدادهم من يسمون «الرأسماليين الخيّرين» و «النخب الخيّرة»، أولئك الذين يعملون على «تغيير النظام» بغية الحفاظ عليه كما هو.

ليست خطوط المعركة إذا، ولا كانت أبدا، موزعة بين من هم «داخل» قمم الأمم المتحدة للتغير المناخي ومن هم «خارجها» إذ هي تمتد لتتقاطع وتتداخل في قاعات القمة وشوارعها. وسيظل توفق «أناس الشوارع» في بناء «قوة تغيير العالم» والانتصار على «أناس قاعات المؤتمر» وكيفية توصلهم مرهونين على ما يبدو بتحديد هوية من سينتصر في معركة الشوارع.

توجه المراسلات إلى هربرت دوسينا مباشرة على العنوان <herbertdocena@gmail.com>

> ديمقراطية جنوب أفريقيا العنيفة

حوار مع كارل فون هولت (Karl von Holdt)

-١٩٩٣: كارل فون هولدت مشاركاً في مسيرة لتحالف المؤتمر الوطني الافريقي أثناء التحول النزاعي في جنوب أفريقيا.
الصورة لويليام ماتلالا.

لكارل فون هولت تاريخ طويل مميز من الالتزام السياسي والأداء الآكاديمي. كان محررا في South African Labor Bulletin في زمن كان فيه العمل يوجه حركة مجتمع جنوب أفريقيا. عمل لفائدة NALEDI، ومعهد جنوب أفريقيا للنقابات العمالية (م ج أ ن ع COSATU (Congress of South African Trade Unions),) وعمل منسقا للجنة م ج أ ن ع لمستقبل النقابات العمالية (١٩٩٦-١٩٩٧) وعمل مؤخرا ممثلا عماليا في اللجنة الوطنية للتخطيط في جنوب أفرقيا. هو الآن مدير معهد العمل الاجتماعي والتنمية (Society Work and Development Institute) في جامعة ويتواترزراند (Witwatersrand) بجوهانسبرغ. من بين مؤلفاته العديدة : Transition From Below: Forging Trade Unionism and Workplace Change in South Africa الانتقال من تحت: بناء موقع للنقابات وتغيرات العمل في جنوب افريقيا وهو واحد من أهم التحاليل عن انتقال جنوب أفريقيا نحو الديمقراطية. اشترك مع مايكل بورواي في كتابة Conversations with Bourdieu: The Johannesburg Moment محادثات مع بورديو: لحظة جوهانسبرغ (٢٠١٢). تشمل بحوثه الراهنة كيفية اشتغال مؤسسات االدولة والعنف الجماعي والحياة الجمعياتية والديمقراطية العنيفة والمواطنة والمجتمع المدني. فون هولت عضو لجنة البحث في الحركات العمالية في ج د ع اج (ل ب ٤٤). حاوره آلف غونفالد نيلسن من جامعة برغن (Bergen). ويمكن الاطلاع على صيغة أكثر طولا من هذا الحوار باللغة النرويجية على صفحات مجلة النرويجية لعلم الاجتماع.

عندما انتقلت جنوب افريقيا من التميز العنصري إلى الديمقراطية سنة ١٩٩٤، بدا أن عقود من النضال الشعبي قادت نحو انتصار مجلجل مفعم بالأمل. وصرح نيلسون مانديلا، الرئيس المنتخب بعدها: « من رَحِم تجربة كارثة إنسانية لا مثيل لها امتدت زمنا طويلا جدا يجب أو يولد مجتمع يكون مفخرة لكل الإنسانية». بعد ما يقارب العشرين سنة تبدو صور الوقائع الاجتماعية على أرض جنوب أفريقيا بالغة التعقيد: فعلى الرغم من الحريات السياسية الجديدة يستمر انغراس التفاوت العرقي والفقر. لدى «أمة قوس قزح» أدى عدم الرضا الذي عززته مظاهر اللامساواة المستمرة إلى سلاسل من الهجومات الكارهة للأجانب على المهاجرين من بلدان أفريقية أخرى. ما المعنى الذي يراه عالم اجتماع في هذا السيناريو المعقد والمتناقض؟

«في هذا الكثير من المدعاة إلى الإحساس بالمفارقة والحيرة» على ما يقول كارل فون هولت الأستاذ المشارك مدير معهد العمل الاجتماعي والتنمية في جامعة ويت (Witwatersrand). لا يتحدث فون هولت بوصفه عالم اجتماع فحسب بل أيضا بوصفه واحدا ممن تنقلوا بين النشاط الحركي والآكاديميا منذ بدايات السنوات ١٩٨٠.

يعترف فون هولت بدلالة سقوط سياسة التمييز العنصري (apartheid) «لقد خلفنا وراءنا كل وزر نوع العالم الذي عشناه تحت الهيمنة العرقية والقمع وفظاظة النظام اليومية الممأسسة وإنكار الحقوق» وفي ذات الوقت «بدى أن بنية الإقصاء عسيرة المراس ومنغرسة في الأساس لا تزال مستمرة الوجود». على أنه ومن منظور فون هولت يكون من الخطأ القول بأن ما كان من تغير هو بسيط. بل إن التغيرات التي تطرأ اليوم على جنوب أفريقيا تتحدى المفهمة المبسطة. «على المستويين السياسي والسوسيولوجي تستبد تمثلاتٌ محددة لما ينبغي أن يكون عليه اشتغال الدولة وتنظيم النظم الاجتماعية، وهي تمثلات تجد لها أصلا في بوتقة الحداثة الغربية. عندما ننظر إلى أنفسنا من خلال هذه المفاهيم يكون من اليسير أن نستنتج أن ليست لنا ديمقراطية بسبب أن مجتمعنا بالغ العنف بما يدفع إلى اليأس من معايبنا (shortcomings). ولكنني أعتقد أن علينا أن ننظر إلى الأشياء نظرة مختلفة على مستويي النظر إلى هذه المفاهيم بوصفها متأتية من التاريخ الغربي والنظر إلى كيفية استخدامها في السياق الجنوب أفريقي».

تقود محاولة النظر إلى الأشياء نظرة مختلفة فون هولت إلى وصف جنوب أفريقيا على أنها ديمقراطية عنيفة. هو يؤكد على أن الديمقراطية والعنف ليسا متقاصيين وهو زعم يصح على تكوّن الدولة الأوروبية وكذا على جنوب أفريقيا المعاصرة. «في سياق أوروبي من اليسير أن نرى أن الحداثة بوصفها سيرورة تمتد على قرون من السيطرة على السكان وتركيز الطرق السلمية في معالجة النزاعات. ولكن إذا ما فكرنا بطريقة أكثر كونية يصير من البديهي أن هذه السيرورات تزامنت مع الغزو الاستعماري والهيمنة اللذين كانا جزءا لا يتجزأ من التطور الاوروبي. في جنوب أفريقيا تجربتنا التاريخية في الحداثة هي تجربة مفرطة العنف إذ خبرنا العنف على امتداد أربعة قرون».

من منظور فون هولت، عنف اليوم مرتبط بالتغيرات المهمة التي تتأسس عليها جنوب أفريقيا وعلى الأخص تشكل النخب السوداء الذي يتخذ له مسرحا من خلال النزاعات على ميدان الدولة، وهو يشير إلى أن التأسيس السياسي الجنوب أفريقي» يجمع بين الحفاظ على الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية في آن معا. ولكنه يحمي حقوق الملكية كذلك. توزيع حقوق الملكية الحالي في جنوب أفريقيا مصنوع على امتداد ٣٦٠ عاما من الانتزاع الاستعماري والتمييز العنصري وهو تبعا لذلك مفرط العنصرية». لحدّ الدستور من احتمالات إعادة توزيع منهجي شاملة لدور الدولة في اقتصاد البلاد معنى أساسي. فون هولت يرى أن « الدولة أكبر مشغّل على الإطلاق في جنوب أفريقيا كما لها ميزانيات ضخمة لكل أنواع التعاقدات. تؤمن مثل هذه السيرورات مواد هائلة ويصير النفاذ إلى هذه الموارد حياتيا بالنسبة إلى تشكل النخب». للوصول إلى الحكم وللبقاء فيه يحتاج المرء إلى أنصار وحلفاء وشبكات زبونية. النفاذ إلى الثروة والموارد التي يمكن أن توزع على كل هذه المستويات طريق نحو بناء رأس المال السياسي. مقابل ذلك توفق المرء في مسيرة مقاولة يحتاج إلى وصلات سياسية. في هذا المعنى تكون الثروة والسياسية شديدتي الارتباط الواحدة منهما إلى الأخرى. وتتزايد الخاصية العنيفة للصراعات السياسية تأكدا كلما حاولت الأجنحة المختلفة والغرماء شل بعضهم البعض « تلك هي النقطة التي تكون فيها المعارك شرسة، وذاك طبيعي».

تتميز ديمقراطية جنوب أفريقيا كذلك بوقع الاحتجاجات لدى الجماعات الفقيرة. كثيرا ما تقدّم هذه الاحتجاجات التي يرتبط الكثير منها بالسّخط جرّاء عدم النفاذ إلى الخدمات العمومية على أنها تعبير مستقل عن مقاومة الفقراء ولكن فون هولت يحاجج بأن تلك الاحتجاجات تندلع كذلك من « دينامية تشكل النخب التي تتولد عن تنظيم الزبونية والنفاذ إلى الموارد وتشكيل صلات الأجنحة ضمن الشبكات الجامعة للفقراء». على أساس ما أنجزه فون هولت وفريقه من استقصاء لاحتجاجات الجماعة المحلية في مقاطعتي مبمالانغا وغوتنغ يقول:» تحققنا من أن ثمة علاقة شديدة الترابط بين قيادة أناس في الاحتجاجات والشبكات السياسية داخل صفوف المؤتمر الوطني الأفريقي (الحزب الحاكم = م و أ). كثيرا ما كان قادة الاحتجاجات جزء من جناح محدد في هياكل م و أ المحلية ساعين إلى التزود بالقوة ضمن فرع م و أ والمجلس المحلي». ولكن فون هولت لا يعتبر أن الفقراء ليسوا إلا متلاعب بهم من قبل النخب السياسية المحلية. «ثمة شكاوى حقيقية تنبثق من الجماعة. إذا ما أراد القادة السياسيون المحليون أن يصيروا نخبا فعليهم أن يطرقوا حديد احتجاج الفقراء وهو ساخن. بهذه الطريقة يستخدم الفقراء هم أيضا القادة ليظفروا بصوت يعبر عنهم ولينفذوا إلى الموارد الشحيحة. ليست الزبونية إذا شيئا تمنحه النخب بل هي أيضا شيئ يسعى إليه الفقراء».

على أن تغيرات المشهد السياسي في جنوب أفريقيا تبدو ذات دلالة بما في ذلك ما كان منها منذ ١٦ أوت/آب ٢٠١٣ لدى قتل قوات الشرطة ٣٤ عامل منجم مضرب في ماريكانا. باعتبارها علامة مميزة لديمقراطية جنوب أفريقيا العنيفة وضعت مجزرة ماريكانا كذلك أسسا لانقطاعات تنظيمية أضعفت قبضة م و أ المحكمة على نقابات البلد. في أواخر ٢٠١٤، تشكلت «الجبهة المتحدة» ذلك التحالف الواسع من الحركات الاجتماعية التقدمية في محاولة لتجديد السياسات اليسارية فيما زعزع «المكافحون من أجل الحرية الاقتصادية» (Economic Freedom Fighters) (ذلك الفصيل المنشق عن م و أ والمتبني برنامج وطنيةٍ مناضلةٍ وإعادة توزيع راديكالية) أسس م و أ. يقول فون هولت «هيمنة م و أ بصدد التآكل» ولكنه يبدي احترازه قائلا: «المستقبل غير مأمون. على الرغم من وضوح الدلائل على تشقق هيمنة م و أ فإنه لا يزال يسيطر على المحلي وعلى الجماعات. إنه لا يزال منظمة بالغة القوة».

>بورديو، فانون وعلم اجتماع العنف

تشخيص فون هولت لديمقراطية جنوب أفريقيا العنيفة مرتبط أشد الارتباط بمفهمة العنف في معنى عام أكثر بكثير. في مقال جامع نشره على صفحات Current Sociology استكشف مستويات العنف العالية المرتبطة بالسياسات الجنوب أفريقية المتنازعة واضعا لوحة ساهمت في تشكيل مؤلف مشترك مع مايكل بورواي نشر تحت عنوان محادثات مع بورديو: لحظة جوهانسبرغ (Wits University Press, ٢٠١٢). يشرح فون هولت قائلا «مساهمتي في ذلك الكتاب حامت حول محاولة قراءة (بيير) بورديو من خلال جنوب أفريقيا بغية تحديد ثقوب مساهماته ومواطن الصمت فيها. في نفس الوقت كان من الهام النظر إلى جنوب أفريقيا من خلال بورديو لأن عمله يتركز على معنى دقيق للنظام ولكيفية إعادة إنتاجه نفسه».

في هذا المقال يستكشف فون هولت الأصداء المتآلفة (resonances) والنشازات المتخالفة (dissonances) بين مفهوم بورديو للعنف الرمزي وتوصيف فانون للعنف الاستعماري. « في الوضعية الاستعمارية، لا يشتغل العنف الرمزي على

<<

كارل فون هولدت، عالم الاجتماع، في مظاهرة محلية في ناحية تدعى ترابل (مشكلة) .
الصورة لويليام ماتلالا.

الطريقة التي رآها بورديو. ليس ذلك بكاف لتفسير اشتغال النظام. إلى جانبه، ومثلما أظهر ذلك فانون، ثمة حاجة للعنف الفعلي. ولكن وفي الآن ذاته يساعدنا مفهوم العنف الرمزي على أن نفهم أن ما تحدث عنه فانون بوصفه عنصرية النظام الاستعماري وعنفه ليسا فيزيائيين وماديين فحسب بل هما، مِثْلا بِمِثْل، رمزيان». «ما هو مثير للاهتمام في هذين المفكرين هو أن فانون وعلى الأخص في أعماله الناضجة دلف إلى مجال النظام الاستعماري وما بعد الاستعماري حيث يترافق العنف والحداثة، يدًا بِيَدٍ. ذاك مجال لا يكون فيه الحديث إلا عنيفا. ولكن بورديو، إذا ما استثنينا تجاربه المبكرة في الجزائر، يظهر بكليته في سياق غربي لمجتمع سلمي. ما وجدته مثيرا للاهتمام هو العودة مجددا إلى بورديو وسؤاله إن كانت الحداثة الغربية تشتغل على الطريقة التي عرضها. لست أكيدا أنها كذلك، وفي سياق أزمة الغرب الراهنة على الأخص تبدو تلك المزاعم آخذة بالانهيار. ما الذي يصيب الفكرة البورديوية عن العنف الرمزي في سياق البطالة كثيفة العدد؟ من أين تسحب الدولة المرابيح؟ أين تتجسد سيطرة البنوك والشركات؟ هي آخذة بالانهيار».

هل تشابه هذه القراءة فكرة (عالمي الاجتماع والزوجين الجنوب أفريقيين) جين وجون كوماروف (Jean and John Comaroff) أن الجنوب الكوني يوفر إدراكا مميزا لكيفية اشتغال العالم الحديث؟ يعارض فون هولت قائلا: «أنا متشكك بعض الشيء حيال هذا لأن الشمال عالج الأحوال على الدوام بحيث يحافظ على استثنائيته. تظل القضية الأساس هي الكيفية التي بها يتمكن الشمال من الهيمنة على الإنتاج المعرفي واستخراج الثروة. لا يبدو أن ثمة بديلا عن علاقة الهيمنة. ليس الأمر كما لو كان الجنوب بصدد البدء بالهيمنة على الشمال». ولكن ذلك لا يمنع فون هولت من التأكيد على الحاجة إلى معاودة جذرية للتفكير. «بعض الإدراكات التحليلية والتجديدات المفهومية التي يمكن للمرء أن يطورها في الجنوب وحياله تستوجب في الآن ذاته إعادة التفكير في كل الجهاز المفهومي للشمال بما في ذلك علاقته بالحقائق الشمالية».

هل يوازي هذا مناداة (عالمة الاجتماع الأسترالية) راوين كونيل (Raewyn Connell) بنظرية جنوبية؟ «أنا أخيّر التفكير في كيفية صنع النظرية في الجنوب. أجد عسرا في تخيّل طريقة بديلة بصفة كاملة في التفكير بسبب أن تفكيرنا قد صار بعدُ مُغَرْبَنًا إلى حدّ بعيد. كيف ستسترد معرفة بديلة ومن أين لك ذلك؟». وهو يرى أن لواقع أن علم الاجتماع الجنوب أفريقي تم تطويره من قبل أفراد مرتبطين من خلال اللغة والتاريخ بمتروبول النظام العالمي تشعبات ذات دلالة بالنسبة إلى إنتاج المعرفة «أنا واحد من أبناء نخبة المستوطنين البيض وذلك هو إذا الأساس الذي اشتغل عليه. نحن متقيدون بأشكال المعرفة الغربية إلى الحد الذي يلزمنا بالتفكير من خلالها وضدها ولكن لآخرين أن يستكشفوا استعادة التفكير الأهلي الذي يمكن أن يقود نحو تفاعلات ذات أهمية».

>علم الاجتماع العمومي في جنوب أفريقيا ما بعد مرحلة التمييز العنصري

من حدود علم الاجتماع الغربي اتجهت مناقشتنا نحو تحديات علم الاجتماع في سياق جنوب أفريقيا ما بعد التمييز العنصري المحيرة والمتناقضة. يلح فون هولت الذي راوحت مسيرته بين الآكاديمية والنشاط الحركي (النضالي) على أن علم الاجتماع العمومي لا يمكن أن يكون نشاطا معارضا بإطلاق. «كثيرا ما يتخيل عالم(ة) الاجتماع التقدمي(ة) نفسه(ا) على أنه(ا) منخرط(ة) في حركات التابع بحيث تكون له(ا) موقع تميزه(ا) به التحاليل العلمية الاجتماعية التقدمية ومن خلالها يمكن لعلم الاجتماع أن يكتسب دلالة سياسية». كانت وحدة البحث التي أنشأها فون هولت (SWOP) تأسست على أساس هذه النظرة ضمن مناقشات شديدة القرب من نقابات مناضلي COSATU خلال السنوات ١٩٨٠. ولكن ومع الانتقال إلى الديمقراطية، بدأت SWOP بالتعاون مع الوزارات التقدمية في الحكومة. قادت هذه التجربة فون هولت إلى التساؤل حول مدى صلوحية التمييز

>>

الحاد بين البحث في السياسات وعلم الاجتماع العمومي. « يُفكَّر في علم اجتماع السياسات على أنه عمل كريه تتسلم مقابله أجرا من أجل إنتاج نتائج يرغب رجال السلطة في رؤيتها. فعليا هو يساند الوضع القائم أكثر مما يصطف مع قوى التغيير. وعندما يشتغل المرء مع النقابات كثيرا ما يعمل في ميدان النقد ولكن، وعند انقضاء النهار، يكون ما ترغب فيه النقابات هو معرفةٌ ذات فائدة عملية سياسية لأنها في حاجة إلى التفاوض. هي تحتاج إلى حلول ممكنة للمشاكل الموجودة وتلك مسألة سياسية. وعليه، فإن الفكرة القائلة إن علم الاجتماع العمومي شكلٌ نقيٌّ من المعرفة التقدمية، وكذا الوجه الآخر الذي يراها مشوبة وفاسدة إلى هذا الحد أو ذاك، فكرة غير صائبة. ثمة تفاعل ما بين عالم الانتفاض وعالم الحكم».

في جنوب أفريقيا صار التحدث إلى السلطة بالحقيقة أكثر ضرورة من أي وقت مضى. «وجدنا أنفسنا ننزاح عن مواقعنا كرّة أخرى. لم تعد الممارسات التي وضعناها في علاقتنا مع النقابات قادرة على الاستمرار بسبب ظهور التشققات في صفوفهم. لم تعد القواعد القديمة صالحة ولذلك فإن ممارساتنا لعلم الاجتماع العمومي في تحوّل دائم». ولكن ذلك لا يستوجب بالضرورة بالنسبة إلى فون هولت الانقلاب نحو علم اجتماع عمومي معارض بالكامل. « سواءٌ أَرغب المرء في الانخراط في طريق تُحدث فارقا في الطريقة التي بها تقاد المقاومة أم في الطريقة التي بها يُحكَم المجتمع فإنه واجد نفسه في وساطة مستمرة مع السلطة. وتلك وضعية غير مريحة على الدوام. أكيد أن البعض يجدون راحة أكبر في الاكتفاء بتبني موقف نقدي، ولكن التجديد المفهومي يتأتى من الاشتباك مع حقيقة لا تكف أبدا عن وضع التحديات على طريقك».

توجه كل المراسلات إلى آلف غونفالد نيلسن على العنوان <alfgunvald@gmail.com>
وإلى كارل فون هولت على العنوان <karl@yeoville.org.za>. ئئئ

> الاقتصاد التضامني

حوار مع بول سينغر (Paul Singer)

بول سينغر هو أحد مثقفي الاقتصاد التضامني المرموقين في البرازيل وفي العالم. من بين كتاباته عناوين من قبيل Desenvolvimento e Crise التنمية والأزمة (١٩٦٨)، Desenvolvimento Econômico e Evolução Urbana التنمية والتطور الحضري (١٩٦٩)، Dinâmica Populacional e Desenvolvimento الديناميات السكانية والتنمية (١٩٧٠)، Dominação e desigualdade: estrutura de classes e repartição de renda no Brasil الهيمنة واللامساواة: البنية الطبقية وتوزيع الدخل في البرازيل (١٩٨١)، Introdução à Economia Solidária مقدمة في الاقتصاد التضامني (٢٠٠٢).

ولد بول سينغر في فيينا بالنمسا وانتقل إلى البرازيل سنة ١٩٤٠. سنة ١٩٥٣ وعندما كان في عمر الواحدة والعشرين كان يناضل في صفوف نقابة عمال الفولاذ في ساوباولو وقاد الإضراب التاريخي الذي دام أكثر من شهر. خلال السنوات ١٩٦٠ دمج بين نشاطاته النضالية والفكرية مفتتحا مسيرته أستاذا لعلم الاجتماع والاقتصاد في جامعة ساو باولو دارسا بالتوازي الديمغرافيا في جامعة برينستون. في منتهى ذلك العقد تم سلبه حقوقه السياسية من قبل الديكتاتورية العسكرية وساهم في إنشاء مجموعة التفكير (think tank) الشهيرة «المركز البرازيلي للتحاليل والتخطيط» (م ب ت Centro Brasileiro de Análise e Planejamento (CEBRAP).). على أثر عودته إلى التدريس، ساهم سينغر في بعث حزب العمال (ح ع) ثم صار سكرتيرا في بلدية ساو باولو مكلفا بالتخطيط ثم سكرتيرا وطنيا للاقتصاد التضامني. في هذا الحوار، يصف لنا تجاربه مع الاقتصاد التضامني والكيفية التي بها يمكن لمثل هذه المبادرات أن تسهم في إيجاد عالم أكثر مساواة. حاور بول سينغر زميلُ دراسات ما بعد الدكتورا في جامعة ساو باولو غوستافو تانيغوتي (Gustavo Taniguti) وكذا رينان دياس دي أوليفيرا (Renan Dias de Oliveira) الأستاذ في «مؤسسة سانتو أندري» (Fundação Santo André) البرازيل.

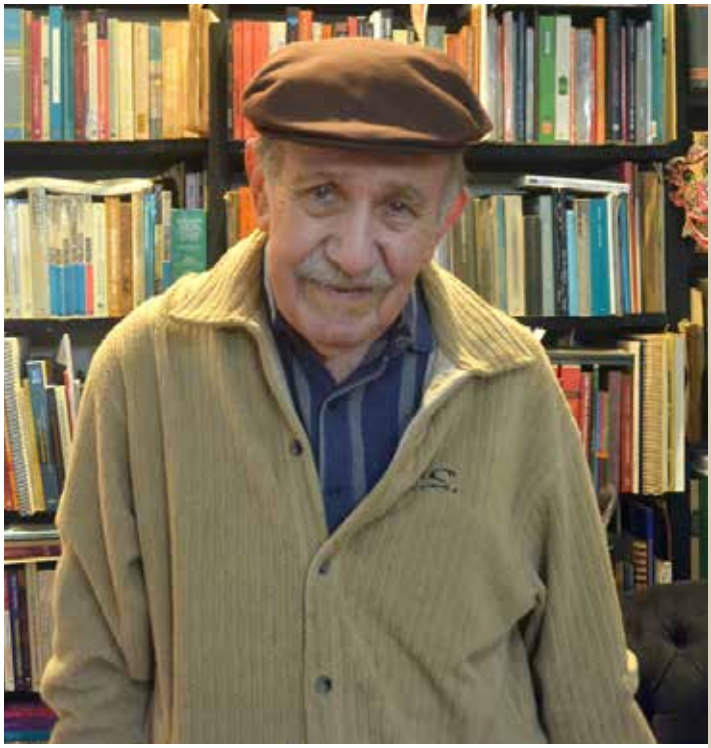

بول سينغر

غوستافو تانيغوتي (غ ت) ورينان دي أوليفيرا (ر أو): سنة ١٩٦٩، وبمعية فرناندو أنريكي كاردوسو (Fernando Henrique Cardoso) وأكتافيو ياني (Octávio Ianni) وخوسي أرتور جيانوتي (José Arthur Giannotti) وخواريث براندو لوبيس (Juarez Brandão Lopes) وفرانشيسكو دي أوليفيرا (Francisco de Oliveira,) أسستم «المركز البرازيلي للتحليل والتخطيط» (م ب ت ت). كانت تلك مجموعة من المثقفين حافظت على منظور نقدي طوال أكثر سنوات النظام العسكري قمعا. ما كانت أهمية تلك المبادرة في مناقشة الفقر في البرازيل؟

بول سينغر (ب س): في ذلك الوقت، أنجزنا بحوثا عن الفقر لأننا اكتشفنا أنه كان مشكل البلاد الكبير الحقيقي، ولكننا لم نر وجه العملة الآخر أي الرفاه والثروة أو ما شئت له من التسميات. ولذلك لم نكن قادرين على قياس اللامساواة مثلما نقدر على ذلك اليوم، ولم يكن لنا نفاذ إلى كل المعلومات التي كنا نحتاجها. يمكنني القول أن المشكل الاجتماعي الرئيس في البرازيل، في ذلك الوقت، على الأقل بالنسبة إلينا في م ب ت ت، كان هو الإقصاء. والإقصاء هو على الغالب نتيجة دائمة التولّد من الفقر.

غ ت و ر أو: بعد ما يقارب العشر سنوات من الملاحقة السياسية عدت سنة ١٩٧٩ إلى الأنشطة الآكاديمية بعد أن كان النظام العسكري قد فرض عليك تقاعدا إجباريا.

<<

وفي سنة ١٩٨٠ ساهمت في إطلاق حزب العمال (ح ع). ما الذي أثار في ذلك الوقت المناقشة حول الاقتصاد التضامني والتعاونيات؟ كيف انخرطت في هذه القضية؟

ب س: في الحقيقة لم يكن لأي واحد من م ب ت ت صلة بالاقتصاد التضامني في ذلك الوقت. أعتقد أن تلك كانت قضية غير معلومة. بعد ذلك بوقت طويل اكتشفتُ أن الاقتصاد التضامني كان مستلهما من الكنيسة الكاثوليكية. ابتدع تعبيرَ «الاقتصاد التضامني» عالمُ الاقتصاديات الشيلي لويث راثيتو (Luiz Razeto) وكتبَ فيه كتبا كثيرة. هو الآن متقاعد ولكنه لا يزال يكتب عن موضوعه بتواتر. لم يكن تأسيس حزب العمال سنة ١٩٨٠، مباشرة بعد عفو ١٩٧٩، ذا صلة بمناقشة الاقتصاد التضامني. تولد اهتمامي بالموضوع عن مبادرة فردية. مَثَلي كَمَثَلِ كُثُرٍ آخرين كنت شديد التأثر بالاختفاء المفاجئ لما يسمّى «الاشتراكية الواقعية». بعد وقت وجيز جدا من سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩ انهارت الأنظمة السياسية في العديد من البلدان واحدا تلو الآخر. داخل حزب العمال تسبب انهيار ما يسمى ب«الاشتراكية الواقعية» في اندلاع أزمة إيديولوجية. كان ذلك تحديا كبيرا بالنسبة إلينا وباعتبارنا حزبا اشتراكيا كنا نرغب في أن نبني مجتمعا مغايرا في البرازيل. أنفقتُ الكثير من الوقت ومن الجُهد لبناء شيء أسميناه « اشتراكية ديمقراطية».

خلال السنوات ١٩٩٠، واجهت البرازيل أزمة هائلة مست على الخصوص نظام التشغيل في البلاد، حيث، وببساطة، اختفى ٦٠ مليون موطن عمل خلال تلك الأزمة. كنتُ بالغ الانشغال بذلك حيث أن البرازيل لم تشهد مطلقا قبل ذلك التاريخ معدل بطالة مثل الذي بلغته آنذاك. عندها، وبصفة فجائية كان الملايين من العمال يفتقدون أعمالهم ومنازلهم ومداخيلهم. كانت تلك مأساة اجتماعية بأتمّ معنى الكلمة على وقعها دُعيتُ من قبل الكنيسة لزيارة البعض من التعاونيات التي كانت بصدد البعث في البرازيل حينها. كاريتاس Caritas التي يمكن اعتبارها الذراع الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية بعثت ما يقارب ١٠٠٠ تعاونية عمال أغلبها من العاطلين. خلال زيارتي للعديد من هذه التعاونيات عثرتُ على جواب السؤال العسير المتعلق بمعنى الديمقراطية الاشتراكية. بسبب تكوين تلك التعاونيات من قبل أناس عاطلين، لم يكن فيها أعراف ولا كانت تشهد وجود هرميات. كان كل شيء ينجز بطريقة جماعية، وبتساوٍ. كتبت البعض من المقالات على صفحات Folha de S.Paulo بما في ذلك مقالا كان بعنوان «الاقتصاد التضامني: سلاح ضد البطالة». لم أكن بصدد ابتداع حركة جديدة إذ الحقيقة أنني كنت بصدد اكتشافها.

غ ت ور أو: في نفس ذلك السياق، ما كانت توجهاتكم النظرية في المناقشة حول الاقتصاد التضامني؟

ب س: دعني أقُلْ إنّ النقطة المرجعية الرئيسة كانت تاريخ الاشتراكية ابتداءً من الاشتراكيين الطوباويين. كان في ذلك شيء من الغرابة لأنني كنت معتادا على قراءة ماركس وروزا لوكسمبورغ وكتاب ماركسيين آخرين ولكني لم أكن أقرأ للاشتراكيين الطوباويين. وعندما سألني الطلاب في واحد من الفصول التي كنت أدرسها هنا في ساوباولو أن أقدم لهم المزيد عن هؤلاء الكتاب بدأت بقراءة أعمال روبرت أوين (Robert Owen). اعتقدت أنه كان رائعا وتبنيته مرجعا.

غ ت و ر أو: عندما صرتَ سكرتير ساو باولو للتخطيط خلال عهدة العمدة لويثا إيروندينا (Luiza Erundina ١٩٨٩-١٩٩٣)، هل كانت سياسات المدينة المكافحة للفقر ذات ارتباط بالاقتصاد التضامني؟ وإن كانت فكيف؟

ب س: لم تكن كذلك في البداية ولكنها تطورت في اتجاهه لاحقا. ساو باولو هي أكبر مدينة في أمريكا اللاتينية وهي مركز ميتروبولي ضخم التوسع وغير متساوٍ. وكانت تلك الحكومة هي الفصيل اليساري الأول الذي أدار مدينة التي كان لها أول عمدة من النساء. وفضلا عن ذلك، تنحدر لويثا إيروندينا من عائلة فقيرة من ولاية في شمال شرق البرازيل اسمها بارايبا، التحقتْ بحزب العمال وسرعان ما صارت قائدة. خلال إدارتها كان الفقر بطبيعة الحال هدفنا الرئيس باعتبار تخطينا لأزمة السنوات ١٩٨٠. أذكر أن العمدة ونقابات العمال وأنا نفسي ناقشنا كيفية الحد من معدلات البطالة. لاحقا، قال لي لولا (رئيس البرازيل السابق) إن النقابات ليس بمقدورها أن تساند العاطلين لأنها لم تكن تعرف ما الذي يمكن أن تصنعه بهم. من منظوره، لا يمكن للنقابات أن تساند أعضاء التعاونيات النشطين. كان ذلك رأيا بالغ الموضوعية، وقد بذل الأعراف من جهتهم معونتهم باقتراحهم خفض الرسوم وهو ما كان مستحيلا لأنه كان سيضر بميزانيات الخدمات الأساس مثل التعليم والصحة.

وعليه كان السياق بالغ العسر. بدأنا أولا ببعث فريق مهمات اعتنى بإجراء أول إحصاء لفاقدي المأوى بغية إنقاذهم من المجاعة. ثم بعثنا لاحقا تعاونيات ملتقطي المهمل من المواد القابلة للرسكلة (التدوير). وكانت تلك هي بداية الاقتصاد التضامني. وبمساعدة من Caritas على الأخص عثرنا على الدلالة التي يعنيها الاقتصاد التضامني. وقررنا أن نتبنى مبادئ التعاونية تبنيا كاملا، وبحلول ١٩٩٦ كنت مقتنعا أن ذلك كان تعبيرا عن الاشتراكية الديمقراطية.

غ ت و ر أو: خلال السنوات ٢٠٠٠ تم بعث فضاءين جديدين لمناقشة التخطيط للاقتصاد التضامني: «المنتدى البرازيلي للاقتصاد التضامني» (Fórum Brasileiro de Economia Solidária) و«السكرتارية الوطنية للاقتصاد التضامني» (Secretaria Nacional de Economia Solidária)، وهو جهاز تابع لوزارة العمل والتشغيل). هل يمكنك أن تحدثنا عن السياق السياسي الذي تم بعثهما فيه؟ وكيف تمكّنا من دعم الاقتصاد التضامني على المستويات الوطنية والولائية والبلدية.

ب س: كان ذلك سياقا اتسم بتسجيل معدلات عالية من البطالة وإن لم تكن بنفس قساوة ما كنا سجلناه خلال السنوات ١٩٨٠. كانت حكومة (إنريكي) كاردوزو نيوليبرالية في العديد من المناحي. كان أهم شيء لديه هو مكافحة التضخم وهو ما توصل إليه من خلال الترفيع في نسب الفوائد بما تسبب في بطالة جعلت العمال في حالة من الافتقاد إلى قوة تفاوضية.

عند انتخاب لولا (داسيلفا) سنة ٢٠٠٢ كان على يقين من أن الاقتصاد التضامني سيكون من مضامين برنامج الحكومة. تبنى ح ع الاقتصاد التضامني وهو لا يزال متضمنا في أرضيته. وبمجرد أن بدأ لولا عهدته الرئاسية بدأت حركات الاقتصاد التضامني في عقد التجمعات الوطنية دافعة في اتجاه بعثت سكرتارية ضمن وزارة العمل والتشغيل. وسرعان ما صار ذلك واقعا سنة ٢٠٠٣ على أثر تولي لولا. استغرق الحصول على موافقة البرلمان بعض الوقت ولكن خلال شهر جوان من تلك السنة صارت «السكرتارية الوطنية البرازيلية للاقتصاد التضامني» حقيقة واقعة. كان «المنتدى البرازيلي للاقتصاد التضامني» ذا صلة بالسكرتارية إذ ليس من المنطقي اتخاذ أية سياسات من دون ارتباط بالحركات الاجتماعية. ما كان لذلك أن يكون ذا معنى. بوجود المنتدى كانت كل السياسات ناتجة عن تفاعل مع الحركات الاجتماعية التي كانت توفر تقارير عن مشاكل الاقتصاد التضامني واحتياجاته ومطالبه.

واليوم، يمتد الاقتصاد التضامني على طول البلاد من الأمازون إلى الجنوب. ليس هو بقدر الانتشار الذي كنا نرغب فيه ولكنه بالمقابل ليس حركة صغيرة. وفضلا عن السكرتارية وبموجب نفس القانون تم بعث «المجلس الوطني» الذي ينحدر أغلب المشاركين فيه من المنتدى.

تستخدم السكرتارية ميزانيتها في الدفع بعمل تعاونيات الاقتصاد التضامني ومساعدتها، ولقد قمنا بذلك على الأخص طوال عهدة (ديلما) روسيف الأولى بالمشاركة في برنامج «برازيل خالية من الفقر» (Brasil sem Miséria). كانت خمس أو ست وزارات تشترك في البرنامج وكانت السكرتارية مسؤولة عن الإدماج الإنتاجي في المناطق الحضرية موفرة فرص بعث التعاونيات لكل من رغب في ذلك. في تقديرنا ساعدت تلك

<<

السياسة على إخراج ما يقارب النصف مليون عائلة من الفقر. ولكننا لسنا البلد الأول الذي تتوفر فيه مساعدة مؤسسية للاقتصاد التضامني، إذ كانت فرنسا هي الأولى. سنة ٢٠٠١، خلال المنتدى الاجتماعي الأول التقينا وزير الاقتصاد التضامني الفرنسي.

غ ت و ر أو: هل لك أن تفسر لنا كيفية انطلاق الحاضنات (incubators) داخل الجامعة؟

ب س: انطلقت الحاضنات أصلا في الولايات المتحدة. وهي مهمة بقدر تحفيزها للطلاب والاساتذة على بعث المنشآت في المحيط الجامعي، وهي تشتغل في ذلك بطريقة جيدة للغاية. كان لجامعة ريو دي جانيرو الفيدرالية أول حاضنة للاقتصاد الاجتماعي سنة ١٩٩٤. حاضناتنا مختلفة من حيث كونُها غير موجهة إلى العلم بل هي تهتم رئيسيا بالقضايا الاجتماعية. بعد ذلك ببضعة أيام شهدنا إعادة إنتاج التعاونيات الشعبية في أحياء ريو الفقيرة، واليوم تتوفر في العديد من الجامعات العمومية في البرازيل حاضناتها الخاصة بها مدعومة من الرسكرتارية. راهنا لنا ١١٠ حاضنة في الجامعات البرازيلية. لهذه الحضانات الشعبية كذلك أثر بالغ في الجامعات إذ أن الطلاب الدين يشتغلون فيها ينحدرون من مجالات مختلفة مثل الاقتصاديات والجغرافيا والعلوم الاجتماعية والهندسة. ولكنهم على الأغلب طلاب من الطبقات الوسطى الذين يعقدون للمرة الأولى في حياتهم الصلة مع الجماعات الأكثر فقرا ويبحثون عن سبلهم معها. ولذلك أثر إيجابي في المركّب الجامعي.

غ ت و ر أو: ما هي، حسب وجهة نظركم، مزايا التنظيم الاقتصادي الذي تحكمه الجمعيات العمالية. وما هي التحديات التي يواجهها الاقتصاد التضامني في البرازيل اليوم؟

س ب: لِنَقُلْ إن أكبر ميزية هي الديمقراطية. يعمل الناس مع بعضهم البعض محترمين بعضهم البعض من دون أن يتواجهوا في منافسة. تُظهر خريطة اقتصادنا التضامني أن لنا ما يناهز ٣٠,٠٠٠ تعاونية نشطة بها ما يقارب ٣ ملايين شخص، وأننا نحضى بدعم أقسام مهمة من المجتمع مثل الكنيسة الكاثوليكية والاتحاد المركزي للعمال (Central Única dos Trabalhadores (CUT))، والجامعات. هذه تجربة اجتماعية جديدة ومحفزة للغاية.

من بين أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد التضامني في البرازيل ما تتصف به منشآت الاقتصاد التضامني من هشاشة. تختفي العديد منها في ظرف ٥ سنوات. للمنشآت الصغيرة على العموم حياة قصيرة ولكن ليست كل منشأتنا بمثل هذا الحجم. لنا مثلا المصانع المستعادة (Fábricas Recuperadas) التي توجد عندما تتم الاستعاضة عن مصنع مفلس بتعاونية. لنا في البرازيل ٦٧ مصنعا مستعادا ويمكننا أن نجد أكثر من ذلك بكثير في الأرجنتين.

غ ت و ر أو: كيف ترى الاقتصاد التضامني في البرازيل مقارنةً بتجارب أخرى في أمريكا اللاتينية وعلى امتداد العالم؟

ب س: أنا لا أزال أتعلم الجديد عن الاقتصاد التضامني كل يوم تقريبا. على المستوى المحلي تبدو معالجة هشاشة المنشآت تحديا ضخما كما أن للعنصر الثقافي أهميةً كبرى. يمكن للنزاعات الدولية وللاختلافات بين المجموعات أن تكون حاسمة في نجاح منشأة ما أو فشلها. يجب علينا أن نتعلم كيفية تفادي النزاعات وأكثر من ذلك كيفية فضها. لست أكيدا من مدى مركزية العامل الثقافي في الاقتصاد التضامني على امتداد العالم ولكن ما من شك في أن مقارنات مع بلدان أخرى مثل جنوب أفريقيا والفيليبين وكوريا الجنوبية وبلدان عديدة أخرى من أوروبا وأمريكا اللاتينية ستكون من الأهمية بمكان في بناء محيط عمل ديمقراطي. علينا أن نتعلم من هذه البلدان.

توجه كل المراسلات إلى غوستافو تانوغيتي على العنوان التالي <gustavotaniguti@gmail.com>

> أورالونغال:

أقدم تعاونية عمالية في الهند

بقلم ميشال وليمز (Michelle Williams)، جامعة ويت (Witwatersrand) ، جنوب أفريقيا، وعضو لجنة البحث حول «الحركات العمالية» (ل ب ٤٤)

تشييد هشّ في أورالونغال، التعاونية العمالية الأقدم في الهند

في كيرالا، في الهند، تحدّت تعاونية عمالية رائعة تنبؤات علماء اقتصاد الاتجاه السائد على امتداد أكثر من ٩٠ عاما. تنفذ «جمعية أورالنغال لتعاونية الإنشاء العمالية» (ج أ ت إ ع Uralungal Labour Contract Cooperative Society (ULCCS))، تلك التعاونية المملوكة للعمال وذات الألفي عضو، مشاريع بنية أساسية مثل الطرقات والجسور والمركبات الإنشائية. باسمها الذي اكتسبته من قرية كيرالا الشمالية الواقعة في منطقة مالابار، كانت تعاونية أورالونغال سبّاقة إلى إيجاد إنتاج بديل على المستوى المحلي مقدمة صورة مصغرة عن مزايا الاقتصاد التضامني من ديمقراطية وعدالة وتضامن وتبادلية وشبكية إدماجية. تنطبع هذه المبادئ في بنية التعاونية ذاتها من خلال الإيطيقا التي توجه أعضاءها وكذا من خلال القانون الأساسي الذي يحدد الغاية الأولى للتعاونية متمثلةً في خدمة أعضائها، أي عمالها، من خلال تأمين عمل آمن ومُرضٍ وحسن المجازاة لفائدتهم. وعلى طريق بلوغ ذلك، كانت التعاونية رائدة في المجال من خلال تركيز تنظيم ديمقراطي وإعادة توزيع متساوية على الرغم من وجودها ضمن قطاع عالي المنافسة يهمين عليه مقاولون كبار همهم هو الربح وفاسدون في الكثير من الأحيان.

التزام ج أ ت ع ع بالمبادئ الديمقراطية والمساواتية يعود إلى سنوات تكوّنها الأولى خلال بدايات القرن العشرين. وخلال السنوات ١٩٣٠ و١٩٤٠ كانت أورالونغال في عين الأعاصير السياسية لدى انتشار الحركات الفلاحية والعمالية شديدة البأس في مالابار، واتخاذ الحركة الوطنية منعرجا جذريا وظهور الحزب الشيوعي بوصفه قوة مهيمنة في المنطقة. خلال سنوات تشكل التعاونية تلك ساهم تجذّر منطقة مالابار في هندسة إيطيقا اقتصاد بديل على أساس ديمقراطيةِ صنع القرار وتجيير الفائض (فائض الإنتاج والمداخيل) للغايات الاجتماعية والاستدامة البيئية والإنتاج الجماعي. مع تعاقب السنوات، استخدمت التعاونية تنظيمها الديمقراطي وديمقراطية صنعها للقرار وإيطيقاها البديلة القائلة بأسبقية البشر على المرابيح في تجاوز كل تحد جديد كان يعترض سبيلها.

كثيرا ما يتنبأ علماء اقتصاد الاتجاه الغالب بأن التعاونيات العمالية، وإن تمكنت من الظهور والاستمرار في الحياة والازدهار، سرعان ما تتدهور لتصير شركات رأسمالية نمطية فاقدة لأي مبدأ نبيل للرقابة والملكية العمّاليتين. ضد هذه الحجج، تنتصب حقيقة إنجازات التعاونيات العمالية من مثيلات ج أ ت إ ع منارات إلهام وتجربة تَهَبُ للممارسة المستقبلية دروسا ثمينة.

في قلب نجاح ج أ ت إ ع يمثُل التزامها بالديمقراطية التشاركية والمباشرة داخل التعاونية ذاتها. في القسم المتبقي من هذا المقال، سوف أركز على دور الديمقراطية التشاركية في هذا النجاح.

>صنع القرار وديمقراطية العمال

كيف تتوفق التعاونيات في تأمين تنسيق لصيق بين المشاركة والفعالية في الإنتاج من دون اعتماد التقنيات الرأسمالية النمطية القائلة بالانضباط والتحفيز؟ كيف تتوفق في ألاّ تكون ملكية العمال

<<

للتعاونية ناسفة لسلطات المشرفين أو ألاّ تقود إلى تفصّي العمال من مسؤولياتهم؟ وبتحديد أكثر دقّة، كيف توفقت ج أ ت إ ع في أحداث خلطة ناجحة بين الهرمية والمشاركة؟ بغية الإجابة على هذه الأسئلة، يتوجب علينا أن ننظر في تجارب ج أ ت إ ع في تطوير سيرورة عمل تكون فعّالة وتشاركية في آنٍ معاً.

في ج أ ت إ ع ينتخب العمال مكتب المدراء في اجتماع سنوي عام ويناقشون فيه تقريرا مفصلا حول العام المنقضي للتعاونية. ليس هذا الاجتماع السنوي شكليا وليست إعادة انتخاب مكتب المدراء تحصيل حاصل. ولكن للمكتب، بعد انتخابه، استقلالية جلب التعاقدات واختيار التكنولوجيا وتوزيع العمال على مواقع العمل المختلفة وهو ما يعني أن التدبير المتصرف انتخابيٌّ من قبَل العمال في تعارض بيّنٍ مع الشركات الرأسمالية حيث يتم تنصيب المتصرفين من قبل قيادة غير منتخبة.

يقود مواقعَ التشييد مدراءٌ يتمّ اختيارهم من ضمن العمّال في سيرورة من خلالها لا يتم انتخاب إلاّ مَنْ كان من العمّال قد برهن على قدرة تدبيرية متصرفة وكان متمتعا بِمُتَّسَعٍ من الاحترام والثقة. يتناقش قادة المواقع والعمال على الدوام حول تقسيم العمل والإجراءات المتّبعة خلال غداء جماعي (تهيئه التعاونية) على سبيل المثال. وفيما يتسع المجال إلى مداولة شاملة يكون على كل امرئ، وبمجرد اتخاذ القرار، أن يخضع له. ويمكن لعصيان توجيهات قادة المواقع أو الإخلال بالواجبات أو إتيان خروقات مالية أوالتباطئ المتعمد في الإنجاز أن يؤدي إلى فعل عقابي وإن ندرت الحاجة إلى مثل هذه الأفعال العقابية.

يتم الحفاظ على السيرورات الديمقراطية من خلال تواصل منتظم داخل التعاونية. يحضر قادة المواقع يوميا اجتماعات مع مكتب المدراء، ويشارك جميع قادة المواقع وأعضاء المكتب والفريق التقني في اجتماعات أسبوعية كما يشارك كافة العمال في اجتماعات شهرية يتم فيها التقرير عن التطورات الأخيرة وفيها يمكن للأعضاء التعبير عن الانتقادات. وخلال الاجتماعات العامة السنوية تتم مناقشة تقارير مالية شافية. وعلى الرغم من أنّ مثل هذا العدد من الاجتماعات يستوجب وقتا وجُهدا فإنه بالمقابل منتجٌ لمعنى ما للملكية الجماعية والتضامن والرسالة المشتركة مما يدفع بالإنتاج.

>المشاركة وتنافسية السوق:

يتمثل أكبر تحد يواجه ج أ ت إ ع في منافستها للمقاولين الخواص في أنه لا يمكنها التقليل من الكلفة من خلال الاقتطاع من المنح المسنودة للعمال أو الغش في المواد أو التلاعب في تطبيق كراسات الشروط. لقد اعتبرت التعاونية على الدوام أن احترام كراسات الشروط مبدأ مقدس وهو ما ساهم في صيتها اللاّفت. وباعتبار اشتهار المشاريع العمومية في الهند بالفساد والتلاعب فإن هذه الحدود التي تضعها التعاونية تمثل عائقا بالغ الجدّية.

تتأتى الأفضلية التنافسية التي تتمتع بها التعاونية من إنتاجية العمال العالية المتولدة من كلا الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والكفاءة والمهارة وهي أفضلية حياتية في مجال الإنشاءات عالي الكثافة العمالية. ذلك أن كلفة طريق معبدة عادية مرتهنة بسُمك مختلف شرائح التربة ونجاعة تثبيت التربة الحمراء وتوازن خلط القطران وحسن توقيت نشره على الشريحة المعدنية. تتطلب كل مرحلة مهارة وكفاءة والتزاما من جانب العمال. ولدى التشييد يستوجب تحقيقُ ذلك تعاونا لصيقا من العديد من العمال، بل إن ضرورة احترام جدول العمل وتفادي أي هدر يعتبران أساسيين في نجاح التعاونية في استكمال المشاريع في وقتها. وعليه فإن مهارة العمال والتزامهم، لا مهارة المشرفين والمتصرفين والتزامهم فحسب، هما سرّ أفضلية التعاونية الأكثر أهمية. لقد منحت ج أ ت إ ع الأولوية للمشاركة في صنع القرار فيما تحافظ على حزمة مكافآت مالية سخية وظروف عمل إيجابية.

لقد غيرت المكننة مواقع العمل وصارت العديد من الأعمال المتضمنة في الإنشاءات غير ضرورية أو مستغنية عن اليد العاملة الماهرة. بل إن التحولات في سرعة الإنجاز الناجمة عن المكننة تحتمل إفساد معنى الالتزام لدى العمال وروابط التضامن بينهم. ووعيا منها بهذه المخاطر المحتملة أجابت التعاونية بتعميق الديمقراطية على ثلاث طرق من خلال الالتزام بشفافية أكبر والتداول المفتوح أولا، وإعادة وضع ما يأتي من العمال من رجع صدى على صدارة الأولويات ثانيا وتجويد برامج تطوير المهارات لديها ثالثا.

من المخاطر الأخرى التي تتربص بالتعاونية تآكل الالتزام في صفوف عمال اليوم، فإلى حدود الماضي القريب كان أغلب العمال من ذوي الجيل الرائد ولكن العديد من العمال الجدد اليوم يفتقرون إلى علاقات قربي أو روابط محلية. ينشغل الكثير من المشاركين حيال نوعية المداولات التي تجري خلال الاجتماعات السنوية العامة كما حيال ضعف استعداد العمال للقيام بأعمال أضافية. ليس من حلّ يسير في وجه هذا التيار إلا استمرار التربية على تاريخ التعاونية وتقاليدها في الالتزام والتضحية وعلى المبادئ التي صنعت من ج أ ت إ ع ما هي عليه اليوم. وعليه فإن استمرار ج أ ت إ ع على قيد الحياة بوصفها تعاونية حقيقية هو أمر سياسي إذ عليها أن تولّد قيم تعاون في مجتمع تهيمن عليه قيم السوق.

توجه كل المراسلات إلى ميشال وليامز على العنوان
<michelle.williams@wits.ac.za>

تعاونيات موندراغون:

النجاحات والتحديات

بقلم شارين كاسمير (Sharryn Kasmir)، جامعة هوفسترا (Hofstra)، الولايات المتحدة الامريكية

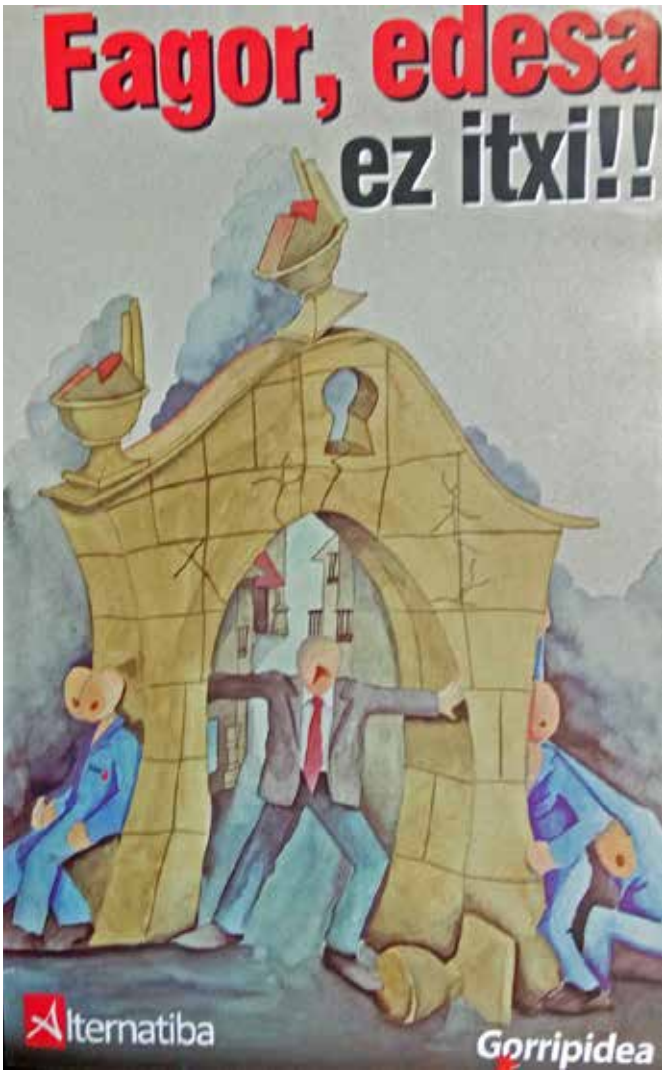

غداة الأزمة المالية والانتفاضات المناهضة للتقشف، يتصاعد الاهتمام في الولايات المتحدة وأوروبا بتعهد الصلات الاجتماعية غير الرأسمالية والاقتصادات التضامنية حيث يحاجج الأكاديميون والمناصرون بأن التعاونيات المملوكة للعمال تؤمّن الشغل وتمنح للعمال الحق في الرقابة وتشجّع على التضامن. وهم يرون أن هذه التغييرات تزرع بذور الاشتراكية أو على الأقل بذور رأسمالية أكثر ديمقراطية وعدالة وهي الرسالة التي تعتبر مدعاة للترحيب بعد عقود من النيوليبرالية القاسية.

تتواتر مناقشة حالة موندراغون (Mondragon) الواقعة في مقاطعة الباسك الإسبانية، والتي تعتبر على نطاق واسع أنجح مبادرة تعاونية مملوكة للعمال في العالم، بوصفها نموذجيا. بعد انطلاقها خلال السنوات ١٩٥٠ مشروعا عمليا كاثوليكيا، تشتمل مجموعة موندراغون اليوم على ٢٥٧ مؤسسة مالية وصناعية

إفلاس المؤسسة الرائدة موندراغون، صانع جهاز فاجور الضخم

وتجارية للبيع بالتفصيل وعاملة في مجال البحث والتنمية مستخدمة ما يقارب ٧٤ ألف شخص. تصنع التعاونيات كل شيء بدءًا من تجهيزات المطبخ الصناعية (تحت علامة Fagor) وصولا إلى الروبوتات الصناعية فيما يتمتع عملاق التجارة التفصيلية Eroski بتوفّر ألفي متجر فتحها على امتداد أوروبا ويسدي بنك Caja Laboral وتعاونية الضمان الاجتماعي خدماتهما المالية للأعضاء ولرجال الأعمال المنخرطين. ليس في التعاونيات نقابات وليست لها صلة بأناس يوجدون خارجها. بدلا من ذلك يستثمر كل عامل أو متصرف بوصفه عضوا في الشركة له صوت واحد في جلستها العامة، ولكل تعاونية تمثيل في «المؤتمر التعاوني» الذي توضع فيه المخططات الكبرى وتصنع القرارات الخاصة بالأعمال.

جعل حجم موندراغون ونجاحها منها حالة فريدة ضمن التجارب التعاونية وفي الأمر ما يتجاوز كونها مثيرة للإعجاب. لقد احتفظت التعاونيات بمواطن شغل أعضائها في إقليم الباسك الإسباني حتى خلال الأزمات الاقتصادية، وباتّصافهم بشِيَمِ التضامن يقبل الأعضاء باقتطاعات على الأجور وباستثمار مقادير إضافية وبتحويلات بين التعاونيات كلما لزم الأمر. وقد حدت موندراغون من أعلى سقف جراية للمتصرفين فيها عند ما يناهز تسعة أضعاف أدنى أجر يصرف لواحد من أعضائها وهو سلّم مسطح إلى حد لافت مقارنة بمعدّل النسبة الإسبانية المعادلة لما قدره١ على ١٢٧. ويتجلى مبدأ موندراغون الجوهري القائل بسيادة العمل على رأس المال في توزيع الفوائض على أصحاب سندات المساهمة في رأس مال بنك Caja Laboral التي تودع فيه بوصفها مدّخرات خاصة ولكنها موضوعة على ذمة المجموعة التعاونية بغية استثمارها.

ولكن وفيما تمثل موندراغون مرجع ارتكاز للراغبين في بديل عالمي حقيقي للرأسمالية تُركن الأسئلة الانتقادية حول العمال القاعديين في التعاونيات وظروف العمل والطبقة إلى موقع ثانوي.

على الرغم من أن تعاونياتها تتركز في منطقة الباسك فإن موندراغون تخطتها إلى الكونية خلال ١٩٩٠ وهي تتحكم اليوم في ما يقارب ١٠٠ من الفروع الأجنبية والمؤسسات مشتركة الملكية وعلى الأخص في البلدان النامية وما بعد الاشتراكية ذات الأجور المنخفضة أو الأسواق متزايدة الاتساع. ليست هذه الشركات مملوكة للعمال ولا يتمتع فيها المستخدمون بنفس الحقوق أو الامتيازات الممنوحة لأعضاء التعاونيات بل هم عمال بالأجرة. وحتى في منطقة الباسك وفي إسبانيا تستخدم التعاونيات الصناعية وتعاونيات تجارة التفصيل عددا معتبرا من العمال الوقتيين أو العاملين بعقود محدودة الأجل. واليوم، ليس في عداد شركات موندراغون من التعاونيات إلا ما يناهز نصفها وليس في عداد مستخدميها من الأعضاء إلا ثلثهم.

سنة ٢٠١٣ أعلنت Fagor Electrodomésticos ، قسم التجهيزات

<<

المنزلية، إفلاسها ضحية لأزمة ٢٠٠٨ المالية التي هزت سوق الإسكان الإسبانية وقطاع التجهيزات المنزلية. كانت Fagor المنتمية إلى مجموعة موندراغون قد أفلست منذ سنين بينما كانت كلفة استثماراتها في ١٨ مؤسسة على امتداد ٦ بلدان تصير أكثر فأكثر غلاءً إلى أن انتهت التعاونيات المنضوية تحت لواء منودراغون إلى عدم الرغبة في المساعدة على إنقاذها. وهدد الإفلاس ٥٦٠٠ من بين ١١٠٠٠ موطن شغل كانت متوفرة قبل التضخم العشوائي لقيمة العقارات.

أوقع هذا ضربة قاسية بالمدينة ذات الـ٢٥٠٠٠ نسمة، وانصرف أعضاء Fagor من مدينة موندراغون ومن المدن المجاورة إلى تقاعد مبكر أو انتقلوا إلى تعاونيات أخرى. ولكن عمال الإنشاءات المحلية وعمال فروع Fagor البالغ عددهم ٣٥٠٠ لم يحظوا بنفس الحماية. مصيرهم كما ظروف المستخدمين في فروع التعاونية الأخرى هي جزء من حكاية موندراغون بنفس القدر الذي هي عليه مبادئ التعاونيات والبنى الديمقراطية وتوزيع الفوائض على الأعضاء.

سنة ٢٠٠٨، وفي وروكلاو (بولونيا)، أثار إضراب محتج على تدني الأجور والقمع الواقع على النقابات أسئلة حول قوة العمل في Fagor وذلك في ما يخص أعضاء التعاونيات في منطقة الباسك وكذا ما يخص العمال الوقتيين على امتداد لإسبانيا انتهاءًا بأجور العمال في الفروع. فهل أن أمان مواطن الشغل والأجر المُجزي والمشاركة العمالية في منطقة الباسك تنبني على الاستغلال في غيرها من المواقع؟

أظهرت دراسة لفروع موندراغون في الصين قارنت بين المعامل التي تمتلكها التعاونية والشركات الرأسمالية المملوكة لأجانب أن الأجر في الأولى كان أدنى وساعات العمل أطول وظروفه أكثر عسرا. مَثَّلُها كَمَثل منافسيها الرأسماليين كانت تعاونيات موندراغون استثمرت في الصين بحيث تصنع مواد بكثافة أعلى في اليد العاملة بخسة الأجر وتكون على مقربة من الأسواق البازغة وهي استراتيجية قبل بها أعضاء التعاونية لدى تصويتهم لفائدة استمرارها في انتهاج استراتيجيتها الدولية.

أمن الممكن تحويل الفروع إلى تعاونيات؟ تجعل التباينات الحادثة بين الأطر القانونية الوطنية المُسَيّرة للعمل هذا الأمر عسيرا على الرغم من أن المؤتمر التعاوني لسنة ٢٠٠٣ كان قد صوّت لصالح «التوسع الاجتماعي» بحيث يتم توسيع أمداء المشاركة والديمقراطية. وتأمل منظمة موندراغون غير الربحية في التوصل إلى تعزيز شبكة اقتصاد اجتماعي كونية وإلى مساعدة اتحاد نقابات عمال الفولاذ على تطوير تعاونيات ذات نقابات في الولايات المتحدة وإلى العمل مع المغاسل التجارية المنشأة حديثا في بتسبيرغ. ولكن فروع موندراغون لا تزال تعمل وكأنها شركات مألوفة وإن لم تكن غايتها الترفيع من أرباح المشتركين بل الحفاظ على التعاونيات وعلى مواطن الشغل في منطقة الباسك.

يثق العديد من المحللين في أن مجموعة موندراغون تحسن معاملة العمال غير الأعضاء مشيرين إلى الجهود المبذولة في تعليم العمال في مكسيكو وتحول التعاونية إلى مؤسسة خاصة في غاليسا بإسبانيا. ولكن آخرين يرون أن استراتيجية موندراغون الكونية تثبت أن التعاونيات غير قادرة عل البقاء على قيد الحياة ضمن البحر الرأسمالي إذ، وفي مواجهتها للمنافسة، تجد نفسها إما تنحدر هي أيضا بحيث تصير شركات رأسمالية أو تغرق.

ولكن، لهذه المشاكل تاريخ أطول مما سبق سرده. ففي منتهى السنوات ١٩٨٠، لاحظتُ أن ظروف العمل في الورشات ومشاركة العمال القاعديين في صنع القرارات وتمثل العمال لذواتهم في تعاونية تابعة لمجمع Fagor ليست بأفضل حال مما هي عليه في معمل رأسمالي مجاور عماله منخرطون في نقابة. بل إن أعضاء التعاونية أظهروا حسا تضامنيا متدنيا مع حركة العمال الباسكية التي كانت في ذلك الوقت جزءا من تحالف يساري مناضل. لقد تفادت موندراغون بوضوح، بوصفها مؤسسة، الانخراط في تلك السياسات بحيث استمر أعضاء التعاونيات في القيام بأعمالهم في حين كان عمال قطاع المعادن المحليون يشنون الإضراب.

قد تبدو موندراغون ملاذا يُلجأ إليه هربا من الرأسمالية ولكن ثمّة دروسا هامة في تجاربها الحية وعلى الأخص إذا ما وضعنا العمال، أي الأعضاء والعمال المتعاقدين والعاملين بأجر، وكذا الحركة العمالية في مركز الاهتمام. ما هو دور التعاونيات في بناء حركة عمالية واجتماعية ذات قاعدة عريضة، وكيف يتسنى للاندفاعات المساواتية في موندراغون أن تعزّز رؤية سياسية أكثر اتساعا؟ توفّر موندراغون نقطة انطلاق للتفكير حول اللا- رأسمالية ولكن مثالها جدير بالاعتبار كذلك في ما يهم الأسئلة التي يضعها حول الطبقة والسلطة بنفس القدر التي يضعها حول منوال الأعمال البديل الذي يجسّده.

توجه كل المراسلات إلى شارين كاسمير على العنوان التالي:
<sharryn.m.kasmir@hofstra.edu>

> الحركة المناهضة للوسطاء التجاريين في اليونان

بقلم تيودوروس راكوبولوس (Theodoros Rakopoulos)، جامعة بيرغن (Bergen)، النرويج[1]

تسويق البطاطا في ثيسالونيكي

كثيرا ما كانت التعاونيات إجابة قاعدية لمثل الأزمات الاقتصادية التي كانت اليونان بصدد مواجهتها طوال السنوات الست الماضية موفرة نوعا من الأمان للعمال منقذة مواطن الشغل خلال أزمنة التحول أو الركود وذلك منذ كساد السنوات ١٩٣٠ الأميركية مرورا إلى مأزق بدايات السنوات ١٩٩٠ في أوروبا الشرقية ما بعد الاشتراكية وصولا إلى الأزمة التي ضربت الأرجنتين خلال سنة ٢٠٠١. وفي سياق ما تواجهه اليونان من ركود حاليا، حيث تجاوزت نسب البطالة ٢٧ ٪ سنة ٢٠١٥، غذّت جملة من حملات التعبئة شبكة عالية التسيّس من التعاونيات غير الرسمية راسمة لوحة موافقات اجتماعية ضمن مجرى الحياة اليومية المتأزمة وكذا ضمن المجال السياسي متلاطم الخطابات. عبرت المجموعات القاعدية المشتتة على امتداد اليونان عن موجة جديدة من التجذر من خلال بناء اقتصاد اجتماعي مؤسس على التبادلية يسمى أحيانا اقتصادا «تضامنيا» أو «بديلا».

خلال السنوات الخمس الماضية كان تطور هذه الشبكة من المجموعات القاعدية غير الرسمية ذا ارتباط لصيق مع تصاعد شعبية اليسار اليوناني والصعود التدريجي إلى السلطة لسيريزا (تحالف اليسار المتجذر). ولكن هذا المزيج أنتج الآن مأزقا بالنسبة إلى المناضلين إذ يواجه حركيو الاقتصاد التضامني، بعد نجاحات سيريزا الانتخابية وقرار الحزب الأخير بقبول إجراءات تقشف جديدة، تحديات مستحدثة.

> الحركة في خضم الفعل

وفرت هذه التجارب المتشكلة غالبا حول مجموعات تعاونية غير رسمية، تشتغل بالمقايضة التجارية والادّخار الاجتماعي الرعائي المنظم تضامنيا وكذا المصحات أو الصيدليات الاجتماعية، بدائل للتقشف. وجربت الأقاليم العمالية وذات الساكنة من الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة في مدن اليونان أمثلة حية من إضفاء الصبغة التعاونية غير الرسمية على أنشطة اقتصادية وعلى الأخص في ما بين ٢٠١١ و٢٠١٤.

في تيسالونيك (ثاني أكبر مدينة يونانية) استفاد العديد من ساكني مركز المدينة وبعض الضواحي الشعبية من الحركة «المناهضة للوسطاء التجاريين» (= يشترون المحاصيل من المنتجين ليعيدوا بيعها للمستهلكين). نسّق مشاركون لم يحصلوا على أجورهم بعث تعاونيات قاعدية من أجل توزيع الغذاء ومساعدة المنتجين المزارعين لبيع منتوجاتهم الغذائية مباشرة إلى المستهلك في أسواق فلاحية مفتوحة تشاد على عين المكان وبالإمكانيات المتاحة. خلال ٢٠١٢ -٢٠١٣ عمل ما لا يقل عن ٨٠ مجموعة في اليونان، وفي تيسالونيك لوحدها، في أوج الحركة وخلال الفترة التي أجريتُ فيها عملا ميدانيا سابقا لهذا خلال النصف الأخير من سنة ٢٠١٣ ، كانت توجد ما لا يقل عن عشرة أسواق «خاطفة» كانت تنتظم كل يوم أحد يؤمّها الآلاف.

انتظمت الحركة المناهضة للوسطاء هذه حول تعاونيات غير رسمية عملت على توزيع المواد الغذائية. نظم الناشطون الحركيون من متساكني المناطق الحضرية أسواقا فلاحية في الأحياء الشعبية وأحياء الطبقة المتوسطة منتصبة في الساحات أو في مواقف السيارات أو الحدائق. كانت هذه الأسواق المرتجلة تنتظم بغاية تفادي وسطاء السوق بحيث سمح رفع الرسوم المؤداة إلى السماسرة إلى جعل المنتجات الطازجة في المتناول. اتصل النشطاء الحركيون بفلاحي المناطق الريفية القريبة ودعوهم إلى الأسواق التي كانوا نصبوها ونسقوا معهم لتعاون طويل الأمد. كان النشطاء يعملون حسب صيغة قانونية وإن كانت غير رسمية وبيعت المنتوجات الطازجة بنصف الثمن المعتاد في بيعها بالتفصيل. وصارت هذه العلاقات ذات صبغة شكلية ضمن تعاقدات تنص على أن الفلاحين لن يصوتوا لصالح «الفجر الذهبي» (حزب نازي جديد، هو الآن الثالث من حيث عدد المقاعد في البرلمان) ولن يدعموا السياسات العنصرية.

> الحركة في سبات (نسبي)

تؤمّن العديد من احتياجات العائلات المحلية الأساس اليوم من خلال هذا التوزيع الزراعي غير الرسمي. ولكن على أثر بلوغه الذروة خلال أواخر ٢٠١٣ راوح صيت الحركة وممارستها وحتى هويتها

>>

بين مستويات متفاوتة. العديد من المجموعات المناهضة للوسطاء نائمة حاليا، يلتقي أعضاؤها بتواتر أقل أو هي تخلت تماما عن أنشطة السوق.

تولّد المشكل الرئيس الذي اعترض حركة مناهضة الوسطاء من سياق غير موات. لقد كان النشطاء التعاونيون عرضة للملاحقة البوليسية بعد أن فشلوا في الحصول على رخص لتنظيم انتصاب أسواقهم كما واجه بعض الفلاحين التغريم بتهمة «الانتصاب غير القانوني في ساحة عمومية» وهي تهمة قانونية عادة ما تُفعّل من قبل «جمعية تيسالونيك للأسواق المفتوحة» وهي مجموعة ضغط كونتها مجموعة من الوسطاء. كما كان للإعياء الشخصي دور حيث أصيب العديد من النشطاء بخيبة أمل تجاه تردد الفلاحين في تبوأ دور قيادي في تنظيم الأسواق.

ثمة مشكل أكثر تعقيد ويتمثل في انشغال النشطاء بما إذا كانت لهذه العمليات غير الرسمية القدرة على التغلب على المشاكل. ناقش العديد من النشطاء حركة إكساب ما يوقمون به شكلا تعاونيا رسميا ولكن ذلك كان يتطلب إطارا سياسيا وقانونيا تقدميا.

لقد كانت مثل هذه الجهود بالطبع محل مساعدة من قبل الحكومة التقدمية. خلال شهر جانفي من سنة ٢٠١٥، أثناء الأشهر التي سبقت دخول سيريزا إلى الحكومة بدأت الحركة الدخول في مرحلة سبات. في مواجهة إلزام الدولة وبسبب العجز عن إقناع الفلاحين التام بالانخراط في الحركة بصفة أكثر مباشرة، أمل النشطاء في ظروف أفضل لفائدة «اقتصادهم التضامني». وفي توقعهم المتمني تحولا في الحكومة انسحب النشطاء من الجهود التي كانت تبذل من أجل تعزيز التعاونيات غير الرسمية. أثار بعض المشاركين في الجلسات العامة التي نظمتها المجموعات انشغالاتهم حيال «الانتداب التمييزي» ولكن معظم نشطاء الاقتصاد التضامني تمنوا مناخا مختلفا كثيرا «بمجرد أن يقود اليسار الدولة» على حد قول أحد النشطاء. والواقع أن اجتماعات المجموعات انعقدت حول الفكرة القائلة «إننا نقوم بما يتوجب على الدولة القيام به» فيما أشار ناشط قيادي خلال انعقاد جلسة إلى أنه «يمكن للحركة أن تنقلب بيسر إلى تعبئة للفلاحين مدعومة بدولة ذات طابع اجتماعي». وبمجرد أن بدا أعضاء سيريزا على الأخص بالمشاركة (أو «بالاندساس» داخل المجموعات مثلما قال لي أحد النشطاء في شبه مزحة) كان الإدراك الواضح أن سيريزا سوف يمثّن « حقبة جديدة من الاقتصاد الاجتماعي».

> سيريزا في الحكم

تحسبا للانتخابات، بعث الحزب منظمة شاملة هدف من ورائها إلى تعزيز الوصلات بين المجموعات وبين المجموعات غير الرسمية والدولة. منح ذلك البعض من الإشهار الدولي لفائدة الاقتصاد التضامني مما كان له صدى في شعبية سيريزا ذاته. ولكن أرضية الحزب لم تكن تستهدف تطوير الحركة على المستوى القاعدي، وبدلا عن ذلك شهدنا وضعية معقّدة صار فيها نشطاء متعددون أكثر التزاما مع سيريزا فيما انسحب آخرون من الحركة انسحابا تامّا.

في الأثناء، تناقص اقتصاد الغذاء التضامني تدريجيا على مستويي العدد والإشعاع على الرغم من أن البلديات التقدمية كانت قد بدأت بتنظيم أسواقها هي الخاصة المناهضة للوسطاء. واليوم توجد أغلب المجموعات القاعدية في حالة توقف مُراوِحة بين ما يسميه بعض النشطاء «انتدابا تمييزيا» وما يسميه آخرون « تمتينا». في وصف هذا التغيير الجزئي الذي شهدته الحركة بمعانقة الدولة لها يستعمل بعض النشطاء المفهوم الشائع « anathesi» والذي يترجم تقريبيا إلى «التشاور» وممارسته على أنها سياسة تشاورية عاكسة للفكرة القائلة إن الحركات القاعدية يمكن أن تجيّر طاقتها وإمكنياتها لفائدة السياسات القائمة بما يجفف منابع نشاطها.

للمفارقة، عندما تمفصل الاقتصاد الاجتماعي التعاوني على الأرض مع السياسات التقدمية المنتهجة من قبل حكومة يسارية متجذرة، أظهر سيريزا وهو في السلطة أنه عقبة غير متوقعة على طريق تطور اقتصاد تضامني وهي الحقيقة التي تجد أساسا لها في الروابط القائمة بين الحزب والمجموعات غير الرسمية وكذا، وهو الأكثر أهمية، في الأمل في أن يدعم اليسار الاقتصاد التضامني (وقد كان بالفعل القول السائر الرئيس في انتخابات جانفي هو «الأمل آتٍ»).

التعبئة السياسية التي تمثل الدماء التي تجري في عروق الحركة التضامنية تبددت على الرغم من استمرار وجود بصمة لحركة مناهضة الوسطاء باديا للعيان في المشهد المدني والسياسي في تيسالونيك. لا تزال المصحات والصيدليات الاجتماعية نشطة وقد اكتسبت بعض الصبغة الرسمية فيما سجلت مغازة أغذية أحدثتها الحركة المناهضة للوسطاء نجاحا باهرا. في الأثناء تسبب ما كابده سيريزا من إخفاق في وقف التقشف، وفي الحقيقة اتخاذ الحزب حزمة جديدة من سياسات الإنقاذ والتقشف، في نزع الشرعية عن اليسار المهيكل في أعين العديد من المشاركين في الاقتصاد التضامني، بما قد يكون عمّق الهوة بين المجموعات القاعدية والحكومة. في ضوء الموعد الوشيك لإقرار التقشف لن يكون للحكومة هامش كاف لصياغة إطار قانوني يتبنى بالكامل التعاونيات والاقتصاد التضامني ويدفع به. هل يمكن لهذا التحول أن يعيد الحياة إلى حركة كانت على حد قول أحد النشطاء قد «انبثقت من العَوَز المادي والشعور الغاضب»؟ يبقى علينا أن ننتظر لِنَرَ ما إذا كانت هذه الديناميات الجديدة سوف تجدد حيوية الحركة التضامنية أو تعيد صياغة العلاقة غير المريحة القائمة بين المشاركين وسياسات اليسار المهيكل.

توجه كل المراسلات إلى تيودودروس راكوبولوس على العنوان
trakopoulos@gmail.com>

[1] ينبني هذا المقال على عمل ميداني مولته مؤسسة وينر غرن للبحث الانثروبولوجي (Wenner-Gren Foundation for anthropological research)، المنحة رقم ٨٨٥٦.

> المؤسسات المستعادة في الأرجنتين

بقلم خوليان ريبون (Julián Rebón)، جامعة بيونس آيروس، الأرجنتين

معمل زانون للسيراميك، استولى عليه العمال عام ٢٠٠١، واحد من أبرز المعامل المستردّة في الأرجنتين

كان ذلك صباح الحادي عشر من شهر أغسطس آب من سنة ٢٠١٤ في مقاطعة غارين ببيونس آيروس حيث وجد ٤٠٠ عامل في شركة Donnelley Graphic مذكّرة على باب المصنع الأمامي تعلن أن الشركة متعددة الجنسيات أنهت أعمالها في الأرجنتين. تنادى العمال إلى اجتماع وقرروا أن يستلموا المؤسسة، وعلى أثر انتظامهم في تعاونية سرعان ما استأنفوا الإنتاج.

استند عمال دوناللي على استراتيجية كانت قد استُخدمت من قبل ما يزيد عن ٣٠٠ شركة في الأرجنتين منذ سنة ٢٠٠٠ وهي استراتيجية المؤسسات المستعادة. كثيرا ما ينتظم عمال الشركات المفلسة في تعاونيات عمالية بغية إدارة الإنتاج بانفسهم والدفاع عن مواطن شغلهم. وتجسد هذه الاستراتيجيات الدفاعية أهم خصائص التعاونية، عنيتُ الديمقراطية والانتظام الطوعي والملكية الجماعية مؤدية إلى إيجاد شركات أكثر ديمقراطية وعدالة مما كانت عليه قبل أن يستلمها العمال.

بدأ العمال ب»استعادة» المؤسسات في الأرجنتين خلال نهاية السنوات ١٩٩٠ وعلى الأخص على أثر الأزمة العامة لسنة ٢٠٠١. دفعت الإصلاحات النيوليبرالية للسنوات ١٩٩٠ بالاقتصاد إلى طريق من دون منفذ ولكن أزمة الأرجنتين العامة حفّزت على انتشار المؤسسات المستعادة عماليا على طريقتين. فمن جهة أغلقت العديد من المصانع أو انتهت إلى الإفلاس خلال تلك الفترة بما أدى إلى مستويات غير مسبوقة من البطالة ولا استقرار الشغل، ومن جهة أخرى عمقت تلك الأزمة السياسية الحادة سيروراتٍ غير مسبوقة من الاضطراب والنضال الاجتماعيين وهو السياق الذي صارت فيه استعادة المؤسسات عماليا حركة اجتماعية. بالنسبة إلى مجتمع بالغ الانطباع بثقافة العمل صار الاحتجاج على البطالة مشروعا واسع الانتشار وشرعيا.[1]

على وقع تراجع الأزمة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية اعتقد بعض الآكاديميين أن المؤسسات المستعادة عماليا آيلة إلى الاختفاء ولكن ذلك لم يكن. تظهر المعطيات الموالية أنه وعلى الرغم من أنّ عدد المصانع حديثة الاستعادة عماليا بلغت ذروتها سنة ٢٠٠٢ فإن استلام العمال للمؤسسات استمر حتى مع تحسن الاقتصاد وتراجع معدلات البطالة. كان للعمال أداة حازت اعترافا اجتماعيا حديثا صار بإمكانهم أن يستخدموها في سياقات جديدة. وكان انتشار ممارسة استعادة المؤسسات قد استفاد أيضا من معدلات البطالة التي، وإن تراجعت، ظلت في حدود دالة (حوالي ٧ ٪ على امتداد السنوات القليلة الماضية) وكذا من الظروف السياسية (على المستوى الفيدرالي على الأقل) التي لم تكن قليلة المناسبة لهذه السيرورات.

يبدو أن المؤسسات المستعادة عماليا وجدت لتبقى، فعلى عهدة برنامج الجامعة المفتوحة (Programa Facultad Abierta) في جامعة بيونس آيروس، كانت ٣١١ مؤسسة مستعادة عماليا في الأرجنتين تستخدم ١٣٦٤٢ عاملا سنة ٢٠١٣. ولئن كان نصف هذه المؤسسات موجودا في منطقة بيونس آيروس الحضرية الكبرى فإن ٢١ من بين ٢٤ إقليما من أقليم الأرجنين بها مصانع مستعادة عماليا. أغلب هذه الشركات شركات صغرى ومتوسطة تنشط في قطاعات المعادن والطباعة والنسيج والغذاء.

<<

المصدر: مفصّل من قبل المؤلف من معلومات من Programa Facultad Abierta، جامعة بوينس أيرس

عملت المؤسسات المستعادة على الحفاظ على مواطن الشغل وبعث أخرى جديدة ولم يغلق إلا القليل منها، ولكنها واجهت تحديات وتوترات مختلفة. حسب القانون الجاري مثلا يُعتبر العمال الذين يستلمون مصنعا عمالا مستقلين وهو ما يؤثر سلبا في مقادير التقاعد والتأمين الصحي والامتيازات لعائلية. وتطالب التعاونيات العمالية الآن بأن تعترف الدولة على الخصوص بالتصرف العمالي بما يضمن لهم قانونا نفس الامتيازات التي بها يتمتع المستخدمون. وتواجه المؤسسات المدارة عماليا كذلك تحدي تحديد الصبغة القانونية لملكية العمال للوحدات الإنتاجية. استند العمال على العرف المحلي العمومي وقوانين الانتزاع للحصول على ملكية قانونية للمصانع ولكن هذه المستندات كانت في بعض الاحيان غير كافية لحل نزاعات حقوق الملكية بحيث كانت مآلات الحركة مرتهنة بدعم السلطات المحلية والقضاة المحليين.

سنة ٢٠١١، تم تعديل قانون الإفلاس (Ley de Concursos y Quiebras) بحيث صار بإمكان العمال المنتظمين في تعاونيات أن يستخدموا، في حال الإفلاس، أرصدة العمل (acreencias laborales) لملاحقة شركة مفلسة قضائيا. ولكن هذا القانون لا يطبق في كل الحالات وهو ليس إلا في بداياته. في مثل هذا السياق من عدم تحديد حقوق الملكية يتعرض العمال إلى مخاطرة الترحيل عن المصنع المستعاد. وأنا أنهي هذا المقال كانت الشرطة ترحّل العمال من مطعم La Robla الذي استعيد مؤخرا فيما كان العمال في نزل Bauen المستعاد هو أيضا يواجهون أمرا بالترحيل. على الرغم من أن المؤسسات المستعادة مشروعة اجتماعيا فإنها ما تزال خارج تمام الاعتراف القانوني.

توجه كل المراسلات إلى خوليان ريبون على العنوان < julianrebon@gmail.com >

[1] سنة ٢٠١٢، أنجز معهد جينو جيرماني (Gino Germani) بجامعة بيونس آيروس تحقيقا ميدانيا في منطقة بيونس آيروس الحضرية الكبرى. وقد دلت النتائج على أن ٧٣ ٪ من الساكنة كانت على علم بوجود مؤسسات مستعادة وأن ٩٣ ٪ منهم اعتبروا ذلك تطورا إيجابيا.

نهاية العالم
أم نهاية الرأسمالية

بقلم ليسلي سكلاير، معهد لندن للاقتصاديات (London School of Economics)، المملكة المتحدة

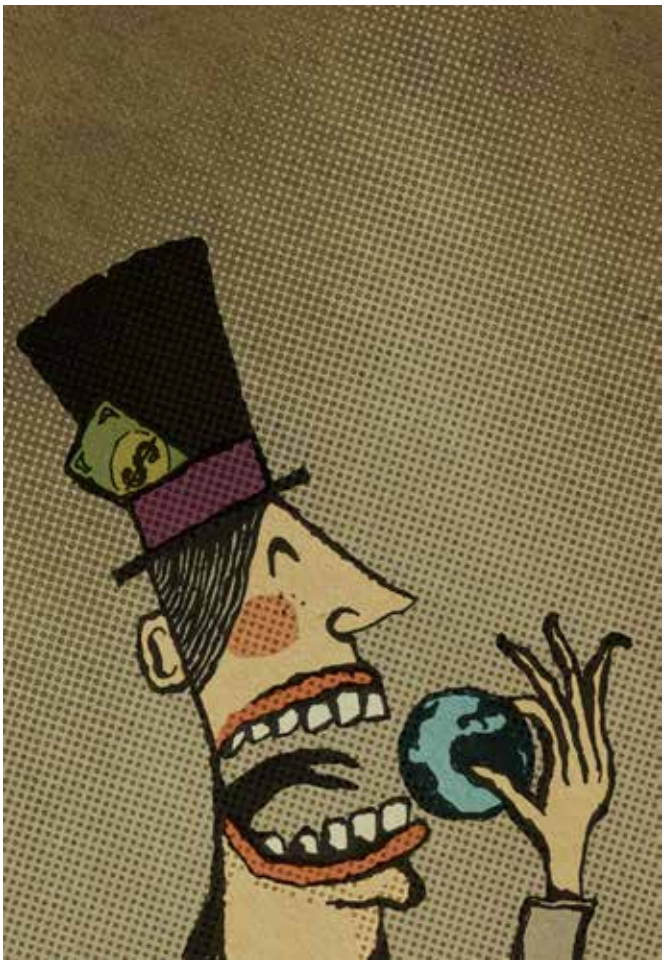

رسم لأربو

قيل « إن تخيل نهاية العالم أيسر من تخيل نهاية الرأسمالية» وتلك حقيقة عميقة من حقائق حقبة العولمة الرأسمالية. إلى حد الآن ما كتب عن شرور الرأسمالية أكثر مما كتب عما يمكن أن يكون عليه عالم لا رأسمالي وعلى الأخص في سياق ما يسمى الاشتراكيات والشيوعيات التي شهدها التاريخ القريب. من أجل تجاوز ذلك علينا أن نبدأ من جديد. ما أراه هو أن آفاق التغيير التقدمي هي أقرب إلى أن تكون سيرورة طويلة الأمد من نقد الاشتراكية الديمقراطية والرأسمالية المعولمة وأشكال الدولة التي خلقتها وتفاديها كلها وربما الإلقاء بها في سلة مهملات التاريخ.

لماذا ترتبط الرأسمالية المعولمة بالفشل في جلب الازدهار والسعادة والسلم إلى كل البشرية؟ خللا الرأسمالية القاتلان هما أزمات الاستقطاب الطبقي (ازدياد الأغنياء غنى وبقاء الفقراء حيث هم وتصاعد اللاأمان لدى الطبقة الوسطى) وأزمات اللاديمومة البيئية (وتلك نتيجة حتمية لدغمائيات كلا الرأسمالية والاشتراكية المُوهمتين بالنمو المطرد على أساس ثقافة-إيديولوجيا الاستهلاك). يمكن أن نعزو هذه الأزمات بصفة مباشرة إلى الطبقة الرأسمالية العابرة للقوميات (المتمثلة في فئات أصحاب الشركات والسياسيين والمهنيين والاستهلاكيين) ونظامها القيمي السائد، عنيتُ ثقافة-إيديلوجيا الاستهلاك.[1]

في هذا المقال سوف أكتفي بالإشارة إلى عناصر مفتاحية لانتقال يكون تقدميا لا رأسماليا. الأول يتعلّق بالحجم. تقوم الشركات الضخمة العابرة للقوميات والشركات الحكومية الضخمة التي يسندها عدد هائل من المستخدمين وعدد كبير جدا من السلع الاستهلاكية ومنظمات الخدمة على السيطرة على حياة الناس في كل مكان وعلى ذلك يبدو بديهيا أن يكون على البنى الأصغر حجما أن تعمل بطريقة أفضل وأن تمكّن الناس من أن يعيشوا حياة أكثر إرضاء لهم. ليست هذه هوامات المحلية المجهرية ذلك أن نظرتي إلى عولمة بديلة ومتجذرة وتقدمية تقوم على شبكات من تعاونيات المنتجين-المستهلكين (ت م م) التي تتعاون على مستويات مختلفة للتأكد في المقام الأول من تأمين معيار العيش اللائق لكل واحد على وجه الأرض. كيف يمكن لما أسميتُه ت م م أن تنتظم بحيث تطلق المخزون التحريري الباني لعولمة توليدية في عالم لا رأسمالي؟ الإجابة اليسيرة والمشجعة هي أن تعمل، خلال المراحل المبكرة للتغيير على الأقل، على الصورة التي تعمل بها ملايين المجموعات التعاونية صغيرة الحجم المنحصرة في انعزالها الحالي على امتداد أرجاء العالم.

المقالات الأخرى الواردة بعد مقالتي هذه، تروي قصصا عن الحركية النضالية التقدمية وترقي الوعي ولكنها كلها إشكالية وليس في ذلك مفاجأة. تبين شارين كاسمير أن موندراغون، أحد أكبر آمال الحركة التعاونية، تبدو متورطة بما لا منقذ لها في الإطار الذي وضعه نظام رأس المال الكوني. في الحالة التي درستها ميشال وليامز مخصصة على جمعية تعاونية الأعمال الإنشائية في أورالونغال بمنطقة كيرالا تكشف عن الشروط الحقيقية لممارسة رقابة عمالية حقيقة ولكن استنتاجاتها توحي بأن المستقبل غير آمن. في استجواب بول سينغر، يبدو أن تطور الاقتصاد التضامني في البرازيل يهب نتائج مشجعة في ما يهم إخراج الناس من بوتقة الفقر ولكن المهمة الكبرى تظل قيد الإنجاز وليس من الواضح كيف يمكن أن يتغير المجتمع برمته. تثير تحاليل خوليان ريبون للمعامل التي يديرها العمال أسئلة حول السبب الذي يجعل الدولة الرأسمالية تيسر لها الازدهار أو حتى البقاء على قيد الحياة مثلما يفعل تيودوروس راكوبولوس في بحثه حول الأسواق المناهضة للوسطاء التجاريين في اليونان حيث يبدو أن «إمساك» اليسار بالدولة من خلال حزب سيريزا يدفع بالحركة نحو السبات أكثر مما يدعمها.

ما من واحدة من هذه المبادرات تشير إلى طريق إلى خارج الاستغلال الرأسمالي أو اللاديمومة البيئية وما من واحدة منها تضع إشكالية دور الدولة، سواء أكانت

يسارية أم يمينة أم وسطية، ولا الكيفية التي بها تكون علاقتها بسوق الاستهلاك الرأسمالي. أصلُ إلى استنتاج مفاده أن كل الدول تنتهي إلى أن تكون هرمية وأنه لا يمكننا، إلا في حالة جماعات الحجم الصغير من قبيل ت م م ، المترابطة محليا أو كونيا من خلال الإنترنت، تفادي هذا المنحدر الانزلاقي. لقد قال أنطونيو غرامشي في «كتابات السجن» إن القديم في فترات الأزمة يكون بصدد الاحتضار في حين لا يكون الجديد قد وُلد بعد. وفي مقابل ما أولاه غرامشي لأعراض الموت التي تكون في مثل هذه الوضعية (١٩٣٠) نرى أن أزمتنا مختلفة بحيث أجدني راغبة في إيلاء الاهتمام إلى أعراض أكثر جلبا للأمل (المنتظر ميلاده) ضمن أزمة رأسماليتنا الهيمينة الراهنة.

إن قدرة المبادرات الساعية إلى تفادي التنافس مع السوق والنجاة من الدولة الهرمية تقوم على افتراضات لم يتم التأكد منها بعد. أول تلك الافتراضات تقول إن من يقومون بالأساسي من العمل اليومي سيواصلون القيام بعملهم في ت م م مفضلين إياها على الشركات الكبرى وفروعها المحلية ذلك أن عددا كبيرا من العاملين الآن في القطاعين الخاص والعام يؤسسون بصفة مباشرة أو غير مباشرة ت م م في محلاتهم منتجين للغذاء، منظمين للنقل مؤسسين مواقع للتعليم ونقل المهارات باذلين الرعاية الطبية مسيرين أنظمة الحكم... إلخ. تضطلع ت م م بعدُ بذلك، على امتداد العالم، في مستوى بسيط، ولكن مثل هذه المبادرات تصارع ضمن الأسواق الرأسمالية. تُمثل بنى الزراعة الجماعاتية في العديد من مناطق العالم خطورة أولى على طريق طويلة ووعرة نحو الاكتفاء الذاتي في هذا النطاق، ويحاجج الإيديولوجيون النيوليبراليون بأن لا بديل عن العولمة الرأسمالية. فإذا ما رفضنا أن نصدقهم وبدأنا بخلق البدائل وشهدت هذه البدائل النجاح ضمن النطاق الذي تعمل فيه، فسيكون بمقدورنا أن نجعل منطق السوق مرفوضا وعرضة للنسف أو التجاهل.

وأنا أكتب نصي هذا، تتراءى لي ابتسامات من يرغب بتصديق ما أقوله فيه ولكنهم يجدونه غير قابل للتصديق. منذ مائة سعام خلت، لم يكن قابلا للتصديق القولُ بأن الأعضاء البشرية قابلة للزرع بنجاح وبأننا سوف نكون شاهدين على أحداث واهبة للحياة في أي بقعة من العالم وبأنه سيكون بإمكاننا أن نمشي على سطح القمر وبأن رحلة عابرة للقارات يمكن أن تُستوفى خلال سويعات وبأن التواصل المرئي يمكن أن يكون فوريا. مثلما يقول شعار المنتدى الاجتماعي العالمي «عالم آخر ممكن». باستثناءات قليلة، يصمت علم الاجتماع عن مثل هذه القضايا بل إن إثارتها سبب في التعرض إلى سُخرية مناصري التصور الفيبري الداعي للتحرّر من القِيم. ليس من المفاجئ أن تحجم الكليات والجهات المانحة عن دعم البحث المتّبع للخطوط اللاّرأسمالية. ولسخرية القدر ثمة بالطبع قدر كبير من البحوث الناقد للعديد من أوجه المجتمع الرأسمالي ولكن ليس من واحد منها يضع الرأسمالية عمليا محط سؤال أو يثير قضايا حول مجتمع لا رأسمالي. وحتى المفكر المتقدم والتقدمي الذي كان بالقدر الذي كان عليه إيريك أولن رايت يقترب كثيرا أو قليلا من هذا الاستنتاج في كتابه واسع التبني Envisioning Real Utopias

ولكن الوقت قد حان ليبدأ علم اجتماع جديد ومتجذر وتقدمي في رفع تحدي البحث في المجتمع اللارأسمالي نظريا وعمليا. سيكون ذلك تحديا لدوغما النمو المطرد دعامة العولمة الرأسمالية والاشتراكية الديمقراطية والماركسية الأرثودوكسية. ذلك هو بعدُ محط النقاش من خلال فكرة «اللانمو المتوادد». يعني ذلك ولا شك أن الغني يصير أقل غنى وأن الفقير يصير أغني من حيث التملك المادي وإن كان الجميع سيغنم من حيث الغايات اللامادية. في ذلك يتم تعويض ثقافة-إيديولوجيا الاستهلاك بثقافة –إيديولوجيا حقوق الإنسان ومسؤولياته وفي الصدارة منها التزام جدي بمعايير للعيش اللائق والمستدام للجميع. ليس إلا بتجاهل السوق يكون إنقاذنا من التبعات الكوارثية المحتومة للعولمة الرأسمالية. ومهما بدا ذلك غير واقعي فإنه لن يكون كذلك إلا إذا فشلنا في التعرف على كعب أخيل في الرأسمالية الاستهلاكية الكونية ألا وهو انبناؤها على سيادة المستهلك حيث لا يمكن إجبار المستهلكين على تناول الأطعمة الفاسدة والثقافة البالية والإدمان على الفاسد. هائلة تلك القوة التي يحتكم عليها الاتجار الرأسمالي كما الدعاية والجهاز الإيديولوجي للدولة والشركات، ولكن إذا ما تمت توعية الأولياء بما يلحقه بهم السوق وبأبنائهم يكون ثمة أمل للكون ولمن يعيشون فيه. ولئن كان من العسير البدء بتخيل نهاية الرأسمالية والدولة الهرمية وضرورة اللانمو فإنه، وبقدر ما يتقدم بنا العمر، سيكون من الأعسر علينا أن ندفع نحو ذلك.

توجه كل المراسلات إلى ليسلي سكلاير على العنوان التالي < l.sklair@lse.ac.uk >

[١] كتبت عن هذا كتابين هما
The transnational Capitalist Class (Oxford: Blackwell, 2001) and Globalization: Capitalism and its Alternatives (Oxford: Oxford University Press, 2002).

> الاحتجاج على التراكم الاستخراجي الجديد في أمريكا اللاتينية

بقلم ماريتسلا سفامبا (Maristella Svampa)، جامعة لا بلاتا (La Plata) الوطنية، الأرجنتين

احتجاج مابوش ضد التعدين في الأرجنتين

على امتداد أمريكا اللاتينية، يسائل النشطا الطبيعية أخذ نقد المنوال الاستخراجي الجديد يتشكل. صار «المنوال الاستخراجي الجديد» الذي يحيل على نموذج في التراكم يعتمد استغلالا عالي الوتيرة للموارد الطبيعية، تعبيرا مفتاحيا في النحو السياسي الذي تعتمده الحركات الاجتماعية- المجالية ومنظمات الأهليين والمزارعين. بالنظر إلى اعتماده على التصدير المكثف للخيرات الأولية (سلع)، وإن كان ذلك من خلال استثمارات ضخمة (تجارة عملاقة)، وتهديده بإلحاق أثر سلبي بالأراضي والأنظمة البيئية، يشمل المنوال الاستخراجي الجديد الاستخراج المكثف للمواد من المناجم المفتوحة واستغلال (الوقود) الفحم المائي والسدود الضخمة المولدة للكهرباء (للقيام باستخراج المواد)، والتوسع في الصيد ونزع الغطاء الغابي وبطبيعة الحال التصنيع الزراعي (المحاصيل المهجنة جينيا مثل زيت السوجا والنفط النخلي والوقود الحيوي).

كنت سميتُ هذه المرحلة من تراكم رأس المال ب»الإجماع السلعي» (""commodity consensus) (Svampa, ٢٠١١, ٢٠١٣)) شاهدة أنه وعلى خلاف السنوات ١٩٩٠، تستفيد الاقتصاديات الأمريكية اللاتينية اليوم من طفرة في أثمان السلع دوليا. وكان أن أجابت الحكومات الأمريكية اللاتينية بإبراز المزايا والتقليل من التفاوتات الجديدة وكذا من الاختلالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي يولّدها التقسيم العالمي للعمل والمجالات الترابية. تدعم معظم الحكومات نظرة إنتاجية للتنمية مُعرضة عن الانتقادات الموجهة إلى أي أثر سلبي ومتجاهلة الاحتجاجات الاجتماعية.

يبرز «الإجماع السلعي» العودة الواسعة في المنطقة إلى الأنشطة الاستخراجية وهي السيرورة التي تعمّقت بأثر الدّور المتعاظم الذي اضطلعت به جمهورية الصين الشعبية المتسهلك الرئيس لسلع أمريكا اللاتينية. الصين هي الوجهة الرئيسة للصادرات الشيلية والبرازيلية وكانت ثاني أكبر وجهة لصادرات الأرجنتين والبيرو وكولومبيا وكوبا وثالث وجهة لصادرات المكسيك والأوروغواي وفينيزويلا (Slipak, ٢٠١٤).

> مراحل «الإجماع السلعي»

مر الإجماع السلعي بمراحل عدة، وتعود أصوله إلى العولمة النيوليبرالية وإجماع واشنطن للسنوات ١٩٩٠ وهو ما أنتج تغييرا عميقا في بلدان الأمريكية اللاتينية ومجتمعاتها على وقع تمييز الدول للشركات متعددة الجنسيات وتعبيد القوانين الجديدة الطريق للأنشطة الاستخراجية من قبيل المناجم الضخمة واستخراج النفط وزراعة المحاصيل المهجنة جينيا.

في منتهى السنوات ١٩٩٠ ظهرت حركات اجتماعية مناهضة للنيوليبرالية مكثفة في بوليفيا والإكوادور والأرجنتين من بين بلدان أخرى. ولكن الحكومات التقدمية التي انبثقت عن هذه السيرورات واجهت قيودا ونزاعات حادة. لدى تحقيق أثمان الاتجار الدولي في الخيرات الأولية قفزة سنة ٢٠٠٣ أقلع الاجماع السلعي مزاوجا بين الربحية العالية والمزايا التفاضلية. اتسمت هذه المرحلة الأولى بقمع النزاعات ذات الصلة بالأنشطة الاستخراجية فيما طورت أغلب

>>

الدول ترابطات جديدة مع رأس المال الخاص متعدد الجنسيات. وعلى الرغم من الخطب الوطنية الرنانة تزايدت على مر العقد الموالي المشاريع الاستخراجية وتمكنت شركات عابرة للقوميات عملاقة من مواقع قدم أكثر مركزية ضمن الاقتصاديات القومية.

منذ ٢٠٠٩-٢٠١٠ اتسمت المرحلة الثانية للإجماع السلعي بتوسع أكبر في المشاريع الاستخراجية. ففي حالة البرازيل يتوقع برنامج «تسريع النمو» سدودا عديدة في الأمازون، وفي بوليفيا تَعِدُ gran salto industrial «القفزة الصناعية الكبرى» بمشاريع استخراج عديدة (غاز، ليثيوم، حديد، صناعات غذائية) وسيتم بالنسبة إلى الأكوادور تطوير أعمال منجمية ضخمة، كما سيمدد المخطط الاستراتيجيى لفينيزويلا استخراج النفط إلى منطقة Orinoco Belt، ويتوقع المخطط الاستراتيجي الأرجنتيني للصناعات الغذائية للسنوات ٢٠١٠-٢٠٢٠ نموا قدره ٦٠ ٪ في إنتاج السوجا وكذا استخراج الوقود الصخري وأعمالا منجمية ضخمة.

لقد تولد عن الأنشطة المنجمية الضخمة تزايد في التوترات الاجتماعية حول القضايا البيئية. فقد تم حسب المرصد الأمريكي اللاتيني للنزاعات المنجمية إحصاء ١٢٠ نزاعا على امتداد أمريكا اللاتينية سنة ٢٠١٠ وبما أثّر في ١٥٠ جماعة اجتماعية. وفي سنة ٢٠١٢ كان ١٦١ نزاعا على صلة بما تعداده ١٧٣ مشروعا ماسة بآثارها ٢١٢ جماعة اجتماعية فيما تصاعد عدد النزاعات سنة ٢٠١٤ إلى ١٩٨ على صلة بما قدره ٢٠٧ مشروعا ماسة بآثارها ٢٩٦ جماعة اجتماعية. ومع حلول شهر أفريل ٢٠١٥ كان ٢٠٨ نزاعا موثقا قد نشب على صلة بعدد ٢١٨ مشروعا ماسا بآثاره ٣١٢ جماعة اجتماعية. وكانت المكسيك على أعلى القائمة بما تعداده ٣٦ نزاعا تتبعها البيرو بما تعداده ٣٥ نزاعا ثم الشيلي بما تعداده ٣٤ نزاعا ثم الأرجنتين بما تعداده ٢٦ نزاعا ثم البرازيل بما تعداده ٢٠ نزاعا ثم كولومبيا بما تعداده ١٣ نزاعا ثم بوليفيا بما تعداده ٩ نزاعات ثم الأكوادور بما تعداده ٧ نزاعات (http://www.conflictosmineros.net)

في المرحلة الحالية تتجاوز بعض الصراعات الاجتماعية البيئية والمجالية السياسات المحلية مكتسبة بعدا وطنيا. ويشمل ذلك الجهود التي تبذل لحماية حديقة إيزوبورو سيكور الوطنية والمجال الترابي الأهلي (ح إ س و م ت أBolivia's Isiboro Sécure National Park and Indigenous Territory (TIPNIS) حيث اعترض السكان المحليون على تشييد طريق سريعة وكذلك جهود منع العمل على سدّ ضخم في بيلو مونتي في البرازيل ومقاومة عدد من المشاريع المنجمية الضخمة في مناطق مختلفة من الأرجنتين والإيقاف النهائي سنة ٢٠١٣ لمبادرة Yasuní-ITT وعسكرة منطقة إينتاغ في الأكوادور تلك المنطقة الرائدة في مقاومة المشاريع المنجمية الضخمة. كما يحضر الاضطراب في بلدان ذات حكومات نيوليبرالية أو محافظة حيث نسجل مقاومة مشروع منجمي في البيرو في منطقة كونغا وهو ما أودى بحياة ٢٥ شخص في ما بين ٢٠١١ و٢٠١٣ فيما تستمر احتجاجات في المكسيك ضد مشروع منجمي ضخم وتشييد سدّ على الرّغم من تصاعد القمع والعنف.

تساند أغلب الحكومات الأنشطة الاستخراجية مُجرّمة الاحتجاجات ومسلطة عليها القمع، حادّة من المشاركة السياسية للساكنة المحلية والأهلية. لقد حدّ توسع رأس المال في استغلال الموارد والخيرات والمجالات التربية الطبيعية بصفة عميقة من الحقوق الجماعية والبيئية مدمّرا سرديات التحرر التي بعثت الأمل في بلدان مثل بوليفيا والأكوادور. وتشير الهوة متزايدة العمق بين الخطاب والممارسة وتجريم الاحتجاجات على الأنشطة الاستخراجية إلى تراجع للديمقراطية حيث يسجّل تحول الحكومات التقدمية أو الشعبية نحو أنظمة أكثر تقليدية في هيمنتها المؤسسة على مناويل تنموية شعبوية ووطنية كلاسيكية.

توجه كل المراسلات إلى ماريستيلا سفامبا على العنوان
<maristellasvampa@yahoo.com>

المراجع:

Slipak, A. (2014) "Un análisis del ascenso de China y sus vínculos con América Latina a la luz de la Teoría de la Dependencia." Realidad Económica 282: 99-124.

Svampa, M. (2011) "Modelo de Desarrollo y cuestión ambiental en América Latina: categorías y escenarios en disputa," in F. Wanderley (ed.), El desarrollo en cuestión. Reflexiones desde América Latina, CIDES, OXFAM y Plural, La Paz.

---------- (2013) "Consenso de los 'Commodities' y lenguajes de valoración en América Latina" in Nueva Sociedad, 244.

> المنوال الاستخراجي مقابل العيش اللائق

في الأكوادور

بقلم وليم ساشر (William Sacher) **وميشال بايث** (Michelle Báez) **المعهد الأمريكي اللاتيني للعلوم الاجتماعية، الأكوادور**

تشييد معسكر منجم ميرادورالمفتوح لاستخراج النحاس في تونداميي، زامورا-شينشيب، الاكوادور. الصورة لعمر أوردونيز.

سنة ٢٠٠٧ لفت الرئيس رافائيل كوريا اهتماما إقليميا ودوليا واسعا إلى مشروعه السياسي الرائد «ثورة المواطنين» (La Revolución Ciudadana)، وفي سنة ٢٠٠٨ أقرت الجمعية التأسيسية دستورا جديدا دفع بالحقوق في الطبيعة إلى الأمام، وفي سنة ٢٠٠٩ قلب أوّل مخطط تنموي حكومي (المخطط الوطني للعيش اللائق (Plan Nacional para el Buen Vivir)) المنوال التنموي السائد معترفا « باستحالة الاستمرار في الطريق الاستخراجي (Extractivism) المدمّر في بلدان الجنوب». بل إن مبادرة ياسوني الرائدة (Yasuní-ITT= Ishpingo-Tambococha-Tiputini = ياسوني إ ت ت) المنادية بإيقاف استخراج النفط في الأمازون الإكوادوري مقابل تلقي هبات من الجماعة الدولية وعدت بتحول جذري في اتجاه أكوادور ما بعد استخراجي. فما هو، سبع سنوات منذ الانطلاق في المشروع السياسي المسمى «ثورة المواطنين»، أثر سياسات كوريا في الصناعات المنجمية والنفطية. ما الذي بقي من تلك الاقتراحات الأولى والأمل الذي تلبس بها؟

>تمدد جبهات الاستخراج

على امتداد السنوات القليلة الماضية شجع الرئيس كوريا على الدوام تمدد حدود الاستخراج. في قطاع النفط سمحت تراخيص جديدة بفتح أكثر من ثلاثة ملايين هكتار في الأمازون للتنقيب على امتداد جولتي العروض النفطية الأخيرتين. وفي سنة ٢٠١٣ تخلت الأكوادور على مبادرة إ ت ت معتبرة المناطق الموجودة في محمية ياسوني الوطنية، وهي الموطن الأصلي للعديد من المجموعات الأهلية ومن بينها من انعزل

<<

اختياريا، معدّة للفتح في وجه النشاط الاستخراجي. مثلا بمثل، دعمت الحكومة سنة ٢٠٠٩ العديد من المشاريع المنجمية الضخمة كان عدد عديد منها قد أُطلق خلال الحقبة النيوليبرالية بهدف تحويل الإكوادور إلى بلد منجمي. واليوم يتصل العمل في دزينة من مشاريع النحاس والذهب موجودة في مناطق بالغة الحساسية بما في ذلك مناطق أهلية ومناطق تنوع بيولوجي كبير ومخزونات مياه ضخمة.

أهم هذه المشاريع مملوك للشركات العابرة للقوميات حيث تملك شركة كوديلكو المملوكة للدولة الشيلية مشروع لوريماغوا في منطقة إيتاغ فيما تواصل شركات منجمية كندية صغرى مثل Lundin Mining, Cornerstone, Dynasty Metals تركيز انتصابها في الأكوادور انطلاقا من «ملجئها القانوني» في كندا مثلها كمثل الشركتين المملوكتين للدولة الصينية Tongling ، و(شركة الخطوط الحديدية) China Railways. وعلى الرغم من بعث شركة منجمية مملوكة للدولة (Empresa Nacional Minera= ENAMI= المؤسسة المنجمية الوطنية م و م) فليس للإكوادور رقابة على إنتاجها المنجمي المستقبلي.

في القطاع النفطي تمكنت الحكومة من أن ترفّع في مداخيل الدولة من النفط من خلال إعادة التفاوض حول العقود والترفيع في نسب مشاركة الشركات المملوكة للدولة. ولكن ذلك لم يمنع أن تمنح أغلب مناطق التنقيب إلى الشركات الأجنبية. بل إن مما يكتسب دلالة أكثر أهمية أن الإكوادور تلقى ١٠ بلايين دولار أمريكي هبات من البنوك الصينية على امتداد السنوات الخمس الماضية وهو ما أدى إلى تحويل وجهة الإنتاج النفطي الإكوادوري باعتبار أن ذلك الدين قابل للدفع على هيئة براميل نفط لفائدة الشركات الصينية. وتبعا لذلك يتوقع أن تتجه ٩٠ ٪ من الإنتاج النفطي الأكوادوري إلى خلاص ذلك الدين.

>التراكم عن طريق نزع الملكية

في المجالات الترابية التي تتمّ فيها الأنشطة النفطية والمنجمية تستخدم الشركات ووكالات الدولة الإطار القانوني الذي أوجدته «ثورة المواطنين» من أجل نزع ملكية الناس لأراضيهم ورفع آلات الشركات المنجمية متوسطة الحجم بغية توفير الظروف المادية المطلوبة لانتصاب أنشطة استخراجية واسعة المدى. أدت هذه السيرورات التي تقدم أمثلة شاهدة واضحة على ما يسميه دايفيد هارفي (David Harvey) «التراكم عن طريق الانتزاع» إلى تشكيل وإعادة تشكيل ما لا يحصى من الحركات لمناهضة للأنشطة الاستخراجية التي تنتابها الخشية من كوارث بيئية واجتماعية مقبلة مثل تلك التي حلت خلال الأربعين سنة الماضية بالأمازون الأكوادوري جراء استغلال النفط. تجمع هذه الحركات الاجتماعية المزارعين والجماعات الأهلية في الأمازون مثل أقوام سارايوكا وشوار وميستيزو في منطقة Cordillera del Condor (= سلسلة جبال النسور)، وساكنة الغابات المطيرة في إينتاغ وباكتو وقوم المناطق القاحلة ومنظمات حضرية مثل Yasunidos وهي تطالب باستفتاء شعبي حول قرارا استغلال محمية ياسوني الوطنية وهو الاستفتاء الذي وافق عليه المجلس الوطني الانتخابي.

>التهميش والقمع وتجريم الاحتجاج الاجتماعي

رفضت الحكومة الانتقادات التي وجهتها هذه الحركات للسياسات الاستخراجية، وفي البيانات الصحفية الحكومية وكذا في ما يذيعه الرئيس كوريا كل سبت (Sabatinas) تنعت الوسائط الإعلامية التي تديرها الدولة معارضي المنوال الاستخراجي بلقب «الطفوليين» واصفة الاستخراج بكونه الطريق الوحيدة «للتنمية» و«التقدم».

استُخدم القانون الجزائي للزج بالمقاومين المناهضين للاستخراج في السجن وعلى الأخص من خلال استخدام توصيفات قانونية من قبيل «الإرهاب» و«التخريب». كما تم استخدام أدوات قانونية أخرى من قبيل القانون ١٦ (código ١٦) لمنع نشاط منظمات غير حكومية مثل باشاماما (Pachamama) التي عرفت بمساندة أقوام الأمازون في نضالاتهم ضد الشركات النفطية. ومؤخرا تسبب تزايد الحضور الأمني والعسكري في مناطق الاستخراج المنجمي والنفطي في بث الرعب في صفوف السكان المحليين بل تسبب في العديد من حالة الوفاة. وتوفق الترهيب في إسكات النشطاء الحركيين النقديين والمجتمع المدني عامة جاعلا من المستحيل إقامة مجادلة عمومية حول مدى مناسبة المنوال الاستخراجي.

في عمل آخر (Sacher, ٢٠١٠) أسمينا الدول التي تضع أجهزتها في خدمة تراكم رأس المال عبر الاستخراج المنجمي الضخم أو النفطي «الدول المنجمية» أو «الدول البترولية»، وباعتماد المشروع السياسي ل«ثورة المواطنين» تخلق الدولة الأكوادورية راهنا الشروط الاجتماعية الضرورية لتطوير هذه الأنشطة. خلال السنوات القليلة الماضية، حوّل رافائيل كوريا الدولة النيوليبرالية الإكوادورية السابقة، والتي وجدت بالكاد في العديد من مجالات البلد الترابية، إلى دولة منجمية وبترولية.

>ما ذا تبقى «للعيش اللائق»

تتناقض سياسات كوريا وحكومته الاستخراجية مع ما يرطنان به في خطاباتهما. تندد البلاغات الرسمية بمناويل «التنمية» والنماء الاقتصادي واستغلال البشر والطبيعة مطالبة بإنهاء العمل بالمنوال الاستخراجي ولكن الممارسات الفعلية للحكومة فشلت في تجسيد روح دستور ٢٠٠٨. تحاجج الحكومة بأن الشركات المنجمية والنفطية تراعي ما يتوجب من أجل استغلال «مسؤول» للموارد الطبيعية وأن المنوال الاستخراجي خطوة ضرورية اليوم على طريق التخلي عنه غدا. ولكن الفيلسوف الأكوادوري دايفيد كوتاث (David Cortez) بيّن أن ما يسميه كوريا Sumak Kawsay (بمعنى العيش اللائق) لم يأت بنموذج تنموي جديد بل هو أداة لتشريع سياسات الاستخراج العدواني بل هو تكتيك سلطوي جديد.

توجه المراسلات إلى وليام ساشر على العنوان <william.sacher@mail.mcgill.ca>
وإلى ميشال بايث على العنوان <baemic@gmail.com>

المراجع:

Sacher, W. “The Canadian mineable pattern: institutionalized plundering and impunity.” Acta Sociológica 54, January-April 2010, pp. 49-67

> نضالات من أجل المشترك في المكسيك

بقلم مينا لورينا نافارو (Mina Lorena Navarro)، الجامعة الشعبية المستقلة بينيميريتا (Benemérita Universidad Autónoma de Puebla)، المكسيك

أسماك ميتة في نهر سانتياغو، المكسيك

على امتداد الخمسة عشر السنة الماضية تزايدت النضالات في المكسيك ضد ما تسميه ماريستيلا سفامبا (٢٠١٣) «الاجماع السلعي» في نزاعات حول النفاذ إلى الموارد الطبيعية مشتركة الملكية والسيطرة عليها والتصرف فيها. يمثل في قلب هذه النزاعات منوال استخراجي من النوع الذي يسلعن الثروة الاجتماعية من أجل تحقيق تراكم لرأس المال يتّبع سيرورات ثلاثة (Navarro, ٢٠١٥) هي:

- تطوير قطاع صناعات زراعية عابر للقوميات يقصي المنتجين الريفيين الصغار وينسف اقتصاديات المزارعين
- مدّ الطرقات السريعة والموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديدية والمشاريع السياحية الضخمة ذات العلاقة بالمنوال الاستخراجي
- تشظي النسيج الاجتماعي ناتجا عن مشاريع البنية التحتية الكبرى والتمدد الحضري الذي يهدد المناطق المزروعة والمحمية.

تم الدفع بهذه التغيرات من قبل كلا الرأسمالين الوطني والدولي متحالفيْن مع دوائر عدة في الحكم والجريمة المنظمة. وتدعم استراتيجيات تشريعية تعتمد استقطاب الجماعات الاجتماعية وفرض الانضباط عليها وتقسيمها هذه الدوائرَ الجديدة الممارسة للاستغلال والاتجار. تبعا لذلك تزايدت إلى حد كبير الإيقافات وممارسات العنف تجاه المشاركين في هذه النضالات من أجل الدفاع عن المشترك. أورد المركز المكسيكي للقانون البيئي (م م ق ب) أن ٤٤ قتيلا سقطوا من بين <<

البيئيين في ما بين سنتي ٢٠٠٥ و٢٠١٣ وأن ١٦ حالة تجريم سجلت في نفس الفترة وكذا ١٤ حالة استخدام غير مشروع للقوة و ٦٤ حالة إيقاف غير قانوني. وعلى الرغم من هذا القمع استمرت حركات المقاومة في الظهور على امتداد المكسيك تحت قيادة الجماعات الأهلية والفلاحية رئيسيا ومؤخرا تحت قيادة مجموعات حضرية مستقلة. أطلقت الجماعات الريفية هجومات استراتيجية بغية مقاطعة تشييد سدود كهرمائية تهددها بالتهجير ومن ثم تهدد نفاذها إلى معاشها. وفي ولاية غيرريرو (واحدة من الولايات المستقلة في المكسيك) اشتهر مجلس الجماعات والأراضي الجماعية (Council of Ejidos and Communities) بعد نجاحه في حملة الإثني عشر عاما المتصدية لبناء سد باروتا (Parota).

في ذات الوقت، وخلال الخمسة عشر عاما الماضية، أسندت الحكومة المكسيكية ٢٤ ترخيصا لتطوير أنشطة منجمية مفتوحة على الهواء الطلق واستخدام تقنية الضغط المائي بغية استخراج الغاز الصخري. ويعد انتشار المواد العضوية المعدلة جينيا حلبة أخرى من الحلبات التي شهدت مقاومة عنيدة من قبل المزارعين والجماعات الأهلية. وقد تمكن تصميم هذه الحركات مؤخرا من الفوز بحكم في القضية المرفوعة من أجل إيقاف العمل بالتراخيص التي تسمح للشركات بأن تزرع قمحا معدّلا جينيا. وقد استهدفت نضالات أخرى الطرقات السيارة وسكك الحديد ومشاريع المطارات والموانئ التي هدفت إلى التقليل من كلفة نقل المواد الأولية. وقد عارضت «الجبهة الشعبية للدفاع عن أراضي آتينكو في دولة المكسيك» مرة أخرى، سنة ٢٠٠١، تشييد المطار الدولي الجديد لمدينة مكسيكو. لقد هددت المشاريع السياحية الضخمة جماعات المزارعين والصيادين وكذا مناطق التنوع البيئي الغنية، وصار نضال جماعة كابو بولمو ذا أهمية رمزية بعد أن تمكن من صد مشروع ضخم هدام هدّد أهم الشعاب المرجانية في العالم.

تسعى العشرات من الحركات في مدن من قبيل مكسيكو وبوبيلا إلى منع مشاريع البنية الأساسية في المناطق المحمية أو المستخدمة في الزراعة. وتتأثر العديد من الأحياء سلبا بمصبات الفضلات المفتوحة على الهواء الطلق وبالفضلات السامة وكذا بالأودية والطرق البحرية الملوثة. كما تم تسجيل تساقطات ضخمة من المواد السامة جراء الأنشطة الاستخراجية المفتوحة على الهواء الطلق مثل الأربعين مليون لتر من الكبريت النحاسي التي تساقطت على نهر سانورا في شمال المكسيك بما أصاب ٢٣٠٠٠ ساكن ينتظمون اليوم في «الجبهة المتحدة المناهضة لشركة Grupo México»، وفضلا عن ذلك سجلت انفجارات وتساقطات ممتدة مصدرها أنشطة الاستخراج التي تقوم بها شركة PEMEX البترولية المملوكة للدولة.

ولئن لم تتمكن الجماعات الاجتماعية على الدوام من الدفاع عن أراضيها فإنها كانت قادرة على تأجيل بعض المشاريع الضخمة وأحيانا على وقف عدد منها. وقد أمكن ذلك من خلال تنظم ذاتي جماعي غير مسبوق وعلى أساس أشكال غير تقليدية من الحكم. وقد تمكنت جماعات شيران (Cherán) الأهلية في منطقة ميشواكان (Michoacán) من إيقاف هدم غاباتها مدافعة عن نفسها ضد قاطعي الأشجار والجريمة المنظمة في آن معًا.

ما من شك في أن هذه النضالات كانت ذات فوائد تعليمية من حيث مواجهتها لأخطار التطوّر الرأسمالي وكذا من حيث إبرازها لبدائل ممكنة يمكن أن تحمي إعادة إنتاج الحياة البشرية وغير البشرية. للنضالات من أجل المشترك أفق سياسي ذو غايتين أولهما هي إعادة تملك السياسي من أجل إعادة هندسة جماعاتنا وثانيتهما إعادة تملك القدرات والشروط الكفيلة بتحقيق إعادة حرة لإنتاج الحياة رمزيا وماديا. إن معاودة توليد الخيرات المشتركة وحمايتها هما أساس الوجود البشري ولكن يبقى في المركز من ذلك السؤالُ المتعلق بما إذا كان مسموحا للجماعات بأن تقنن النفاذ إلى الخيرات المشتركة واستخدامها في ظل أزمة الحضارة الإنسانية المعاصرة.

توجه كل المراسلات على مينا نافارو على العنوان <mina.navarro.t@gmail.com>

المراجع:

Navarro, M. L. (2015) Luchas por lo común. Antagonismo social contra el despojo capitalista de los bienes naturales en México. Mexico: ICSyH BUAP/ bajo tierra ediciones.

Svampa, M. (2013) “Consenso de los ‘Commodities’ y lenguajes de valoración en América Latina” in Nueva Sociedad, 244.

المنوال الاستخراجي الجديد في الأرجنتين

بقلم ماريان سولا آلفاراث (Marian Sola Álvarez)، جامعة جينيرال سارمينو الوطنية (Universidad Nacional de General Sarmiento)، الأرجنتين

احتجاج ضد التعدين في ميندوزا، الأرجنتين

الأرجنتين حالة شاهدة على تمدد الأنشطة الاستخراجية في الصناعات الزراعية والأنشطة المنجمية الضخمة ومؤخرا في استغلال الوقود الفحمي غير التقليدي من خلال الضغط المائي وهي الأنشطة التي أدت إلى تزايد نضالات الحركات المناهضة للمنوال الاستخراجي.

بظهور الصناعت الزراعية وترسخها بوصفها منوالا فلاحيا دخلت الأرجنتين إلى السوق الكونية على أنها من أكبر منتجي السوجا المهجّنة في العالم. وقد ساهم التصاعد الكبير لأسعار المنتجات الأولية من بين عوامل أخرى في تزايد الأراضي المعدة لزراعة السوجا على نطاق واسع مما قدره ٣٧٠٠٠٠ هكتار سنة ١٩٩٦ إلى ما يزيد عن ٢٠,٥ مليون هكتار خلال ٢٠١٤-٢٠١٥. وعلى الرغم من تسريع الإنتاج المكثف للسوجا والقمح والمعدّ أغلبه للتصدير من تركيز ملكية الأرض بين أياد أجنبية فإن العمل في الفلاحة يعتبر مترسخا في التقاليد الزراعية الوطنية وهو التمثل الذي يحد من الجدال حول مزايا منوال الصناعات الزراعية ومساوئها.

ولكن أنواعا متعددة من المقاومة ظهرت جوابا على منوال السوجا. فتحت شعار «أوقوفا التبخير» (إلقاء أبخرة وأدخنة بها عقاقير) أدانت مجموعات حضرية ومن الأحياء آثار عمليات تبخير المناطق الآهلة بالسكان كما نظمت العديد من المجموعات احتجاجات على الزراعة المقتصرة على منتوج السوجا ناقدة أثرها الضار في أراضي الأهالي وفي التنوع البيئي وحاولت جماعات المزارعين والأهليين أن توقف عمليات التهجير مطالبة بتفعيل القانون الوطني للغابات.

تزايدت أهمية النشاط المنجمي خلال السنوات ١٩٩٠، وبحلول السنوات ٢٠٠٠ تضخم الإنتاج المنجمي في الهواء الطلق تضخما بالغا في الأرجنتين. وصارت المعادن وعلى الأخص الذهب والنخاس ثاني أسرع قطاع تصديري أرجنتيني من حيث نماؤه بعد السوجا. وحسب وزارة المناجم تصاعدت الصادرات المنجمية بما قدره ٤٣٤ بالمائة فيما تزايد عدد المشاريع بما قدره ٣,٣٣١ بالمائة. وقد منحت السلطات المحلية العديد من تراخيص التنقيب المنجمي في مناطق ريفية محمية وكذا في المدن وكبرى المناطق الحضرية.

من الواضح أن السياسات النيوليبرالية الأرجنتينية شجعت على النشاط الاستخراجي المنجمي الضخم ولم نشهد إلا تغييرات طفيفة منذ ٢٠٠٧. لقد ساهم الإطار القانوني الساري في البلاد في تمدد المنوال الاستخراجي الجديد من خلال تأمين «الأمان التشريعي» والمرابيح العالية. لقد منح التنظيم الفيدرالي للدولة الارجنتينية والإصلاحات الدستورية لسنة ١٩٩٤ للولايات دورا مركزيا في انتصاب المشاريع الضخمة. نتيجة لذلك تتنوع الأنشطة المنجمية الضخمة تبعا للدور الذي تضطلع به حكومات الولايات وتبعا لدفع حضور الفاعلين الاقتصاديين المحليين نحو تطور قطاع ما أو عكس ذلك وكذا الديناميات السياسية والاقتصادية والثقافية المحلية.

تنتشر المقاومة المنظمة للمشاريع المنجمية الجديدة وآثارها في الأرجنتين. ظهرت العديد من الحركات في المناطق التي فيها تنتصب المشاريع المنجمية وكثيرا ما تقودها المجالس ذاتية التكوين (asambleas de autoconvocados). ولكن هذه المجموعات لا تملك إلا القليل من الوسائط للتعبير عن المعارضة العمومية للنشاطات الاستخراجية باعتبار ما تمارسه الحكومات الولائية من رقابة ومن تجريم للاحتجاجات الاجتماعية والبيئية. بل إن

>>

لهذه المجموعات عسرا في النفاذ إلى الإعلام العمومي وفي الوصول إلى الوكالات البيئية التابعة للدولة.

لم تكتف السياسات النيوليبرالية بالمساعدة على تمدد إنتاج السوجا والمشاريع المنجمية الضخمة الجديدة بل عبدت الطريق نحو استخراج الوقود غير التقليدي عبر الضغط المائي وهو نشاط معقد ومثير للجدل ذو مخاطر اجتماعية وبيئية جدية. وعلى الرغم من كون هذه التقنية التجريبية قد جلبتها شركات عابرة للقوميات ضخمة فإن الحكومة بجلت ممارسة السيادة على الوقود الكهرمائي وعلى الطاقة من خلال شركتها الوطنية YPF وهو تحول هام إذا ما كان حقيقيا، وعلى أدنى تقدير في المعنى الرمزي على اعتبار وعد الشركة الوطنية على الأقل باستعادة الاكتفاء الذاتي الطاقي.

سنة ٢٠١٣، أشّر اتفاق بين YPF وشركة شوفرن (Chevron) ومقاطعة نيكوين على بداية استخراج الوقود عن طريق الضغط المائي على نطاق واسع في الارجنتين. منذ ذلك التاريخ تسبب اكتشاف مخازن الصخر الطيني المكتنز بالوقود في فاكا مويرتا (Vaca Muerta) بالتوازي مع وصم معارضي استخراج الوقود بالضغط المائي وإنكار وجود حوادث في التقليل من مجال إطلاق الأصوات الرافضة. ولكن ذلك لم يمنع المقاومة من أن تنمو في المقاطعات وعلى الأخص في باتاغونيا (Patagonia) حيث انخرطت المجالس ومنظمات القطاعات المتعددة والجماعات الأهلية في نضالات حول الماء والمجالات الترابية. في العديد من المقاطعات بما في ذلك بيونس ديروس وأنتري ريوس (Entre Ríos) تم تفعيل القوانين المحلية لتحريم استغلال أكثر للموارد الطبيعية.

يرتبط تمدد الأنشطة الاستخراجية كذلك بتأسيس وإعادة تشغيل منشآت كهرمائية مركزية ونووية وكذا مشاريع كبرى للبنية التحتية بغية دعم الصناعات الزراعية والأنشطة المنجمية الضخمة واستخراج الوقود المائي غير التقليدي. تم الدفع بموافقات سياسية ومؤسساتية مخصوصة تشرع لاستخراج الموارد الطبيعية وسلعنتها من قبل العديد من الفاعلين الهيمنيين مانحة للشركات العابرة للقوميات سلطة هندسة الحياة على تلك المجالات الترابية.

عندما نسائل المنوال الاستخراجي الجديد نواجه العديد من التحديات ولكن ذلك لا يزال يمنح لنا الفرصة لمناقشة نوع المجتمع الذي نريد. وعلى الرغم من وجود تفاوتات فإن انخراط الجماعة في المجادلات حول قضايا ذات آثار عميقة تمس الحقوق الإنسانية والاجتماعية والمجالية والبيئية حيوي إذا ما رمنا تشييد مجتمعات أكثر ديمقراطية.

توجه كل المراسلات إلى ماريان سولا آلفاراث على العنوان
<mariansoal@yahoo.com.ar>

> حياة منظورة لعلم اجتماع منفتح

بقلم ميخائيل شرنيش (Mikhail Chernysh)،آكاديمية العلوم الروسية، موسكو، روسيا، وعضو لجنة البحث ضمن ج د ع اج حول الطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية (ل ب ٤٧) ومجموعة البحث في موضوع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية (م ب م ٠٣)

فلاديمير يادوف

انتمى فلاديمير يادوف إلى جيل من الروس الذين ولدوا قبل الحرب العالمية الثانية ولكنهم نضجوا على أثرها. ولد في لينينغراد تلك المدينة التي كان كل حجر فيها يزخر بذكريات عن البسالة والتضحية بالنفس والتراجيديا، وقسوة التصفيات الستالينية وصدمة الحصار ذي ٩٠٠ يوما. تلك المدينة هي مسرح أعمال فذة للروح الخلاقة موصولة بأسماء من قبيل (الشاعرة) آنا أخماتوفا (Akhmatova) و(الموسيقار وعازف البيانو) ديميتري شوستاكوفيتش (Shostakovich) و(الشاعر والكاتب) ألاكساندروفيتش برودسكي (Brodsky).

سنة ١٩٤٥(نهاية الحرب العالمية الثانية) كان يادوف في السادسة عشر من عمره حالما بأن يصير طيارا، وعلى أثر تخرجه من الثانوية انضم إلى دراسة لفائدة الطيارين العسكريين ولكنه لم يتمكن من إتمامه. كانوا يبجلون أقوياء البنية الجسدية في حين كان هو نحيلا ومنهوك القوة. غيّر مجال الدراسة ولكنه حافظ على حلمه في أن يمضي إلى ما وراء الأفق ليرى كيف تكون الشمس خلف الغيوم. سجل في قسم الفلسفة في جامعة لينينغراد الحكومية وتخرج بتفوق وواصل دراسات ما بعد التخرج وفي بداية السنوات الخمسين ناقش رسالته حول «الإيديولوجيا بوصفها شكلا من الفعل الفكري» وعلى أثر اجتماع مع إيغور كون توجه نحو علم

>>

الاجتماع ذلك الحقل البحثي الجديد الذي كان قد فتح للتو في حقبة الدفء ما بعد الستاليني تلك.

لم يكن علم الاجتماع في تلك الأيام حائزا على اعتراف رسمي في الاتحاد السوفياتي، وكانت السلطات تنظر إليه على أنه انتهاك خطير للشيوعية العلمية التي كان يفترض فيها أن تمنح الأدوات التفسيرية الكاملة لكل ما يمكن أن يحدث في المجتمع السوفياتي. وكان يادوف إذا يقف على أرض مترجرجة عندما قرر أن يقوم بواحد من البحوث الميدانية الأولى في التاريخ السوفياتي. لقد كان الموضوع تحديا حقيقيا حيث دارت الدراسة حول اختبار الفرضيات المارسكية القائلة بأن الظروف السوفياتية الجديدة كانت مولدة لإنسان جديد، نوع جديد من الأفراد على استعداد للتضحية برفاهيته هو الخاصة من أجل الخير المشترك. وكان نتاج الدراسة كتابا مثل تقدما خارقا في علم الاجتماع الروسي:» الإنسان وعمله».

في تلك الأيام كانت المواقف من الاشتراكية تتأرجح بين أقصيين. كان مناصروها يمجدون النظام الجديد على أنه أكثر المجتمعات تقدما في تاريخ البشرية فيما كان منتقدوها يصفونه على أنه «امبراطورية الشر» التي عززت أكثر وجوه الطبيعة البشرية سوءا. أظهر يادوف أن الإنسان السوفياتي لم يكن مختلفا عن رجال البلدان الأخرى ونسائها. كان الإنسان السوفياتي يريد لروسيا أن تكون مزدهرة ولكنه كان يحبذ سلك نهجه الخاص وأن يتابع حلم السعادة الشخصية والتقدم. ومنذ ذلك التاريخ لم يتخل يادوف مطلقا عن اعتراضه الشديد على الجوهرانية. لقد عارض بشدة كل محاولات ابتداع «علم اجتماع أهلي» لا يمكنه أن ينمو إلا داخل الحدود الوطنية. كان يحاجج بالقول إنه لا يمكن أن تكون ثمة درّاجة كينية ذلك أن في الدراجات كلها العديد من العناصر المشتركة. لقد دافع بشدة عن ضرورة اندراج علم الاجتماع الروسي في الجماعة العلمية للعلماء الاجتماعيين ومن أجل توحيد الموارد لاستكشاف الحداثة في كل أشكالها.

كان يادوف واحدا من مجموعة العلماء تلك التي تحدت القول بأولوية الإيديولوجيا السوفياتية. لقد كان إيغور كون (Igor Kon) وتاتيانا زاسلافيكايا (Tatyana Zaslavskaya) وبوريس غروشن (Boris Grushin) وأندريي زدرافوميوسلوف (Andrei Zdravomyslov) وفلاديمير شوبكين (Vladimir Shubkin) أعضاء في ما يشبه الشبكة من علماء الاجتماع السوفيات الذين دفعوا بالنزاهة وحرية النقاش والانفتاح على العالم. وقد عزز فلاديمير يادوف تقاليد المجموعة من خلال العمل على منهجية العلم الاجتماعي واستراتيجياته من أجل فهم التغير الاجتماعي. ولذلك كان ميله إلى علم اجتماع حركي والترسيمات متعددة النماذج التحليلية في تفسير ما كان يجري من تغييرات.

سنة ١٩٨٨ قادته البريسترويكا إلى أن يصير مدير معهد علم الاجتماع ضمن آكاديمية العلوم الروسية. وانتهز يادوف وأصدقاءه الفرصة ليجعلوا من علم الاجتماع فرعا شرعيا من العلوم الاجتماعية ولفتح أقسام ومدارس لعلم الاجتماع ولإرسال خريجين شباب إلى الخارج لتجويد مهاراتهم ومن أجل اكتساب نظرة جديدة إلى مجتمعهم.

كذبت السنوات ما بعد السوفياتية الكثير من الآمال والتوقعات ولكن يادوف ظل متفائلا إلى آخر أيامه، وإلى تلك الآيام ظل يرغب في الاستمرار في العمل من أجل الجماعة العلمية الاجتماعية الروسية والدولية. لقد تحدى ضعفه وواصل السفر وحافظ على انفتاح خطوط الاتصال لروسيا حتى تكون جزءا من الجماعة العلمية الاجتماعية العالمية. ظل باستمرار يبعث بالرسائل للشباب قائلا إنه علينا نحن علماء الاجتماع أن نكون أولئك الذين يسعون إلى الفهم ومقاسمة الآخرين فهمنا. في الثاني من شهر تموز جويلية ٢٠١٥ انتقل الأستاذ يادوف إلى العالم الآخر. سيظل من عرفوه يذكرون ابتسامته وأفكاره وولاءه الذي لم يتزعزع لعلم الاجتماع الذي عمل الكثير من أجل الدفع به.

توجه كل المراسلات إلى مخائيل شرنيش على العنوان
<mfche@yandex.ru>

الآكاديمي ذو النزعة الإنسانية

بقلم أندريي ألكسييف (Andrei Alekseev)، سان بترسبورغ، روسيا

يادوف متكلّماً في ظلّ لينين

منذ ست سنوات احتفلنا بعيد ميلاد فلاديمير ألكسندروفيتش الثمانين. توفيّ يادوف في عامه ٨٧ ليلة الثاني من جويلية من سنة ٢٠١٥. يمكن للمرء أن يقول إنه مات «نتيجة مرض طويل الأمد وغير قابل للشفاء» ولكن وحتى الدقيقة النهائية كان عقله متقدا أكثر من أي وقت مضى بل إنه حافظ على قدرته على العمل.

مع وفاة يادوف تنقضي حقبة كاملة من تاريخ اختصاصنا. لقد عاش عمرا أطول من أعمار باقي الفوج العمري الذي انتمي إليه. لقد توفي كل المؤسسين الآخرين لعلم الاجتماع السوفييتي الروسي لما بعد الحرب من أمثل غروشين وليفادا وزاسلافيكايا وغروشن وزدرافوميوسلوف وشوبكين قبله هو. قرأتُ عشرات النعايا والتعاليق على موته، وتمتلئ النعايا بمعطيات حول مسيرته المهنية ودلائل على الاعتراف الدولي الذي حازه (وإن لم ينتخب أبدا عضوا في آكادمية العلوم الروسية نتيجة لانحيازات هذه المؤسسة). وكانت معظم الذكريات الشخصية تصف خصاله الشخصية وتروي قصصا أخاذة عن حياته.

مساهماته الآكاديمية وسحره الشخصي هما محتوى الصورة التي بدا فيها منعكسا باعه الآكاديمي وكاريزماه في هذه الثناءات. كان يادوف ولاشك مثقفا ولكنه انتمى كذلك إلى الأنتلجنسيا ولهذين اللفظين معاني أبعد ما

<<

تكون عن الترادف ولكن يادوف مثال عن الدمج بينهما.

أرغب في أن أبرز خصلة وحيدة من خصال يادوف بالقول إنه كان شخصا منفتح العقل ذا قدرة مذهلة على اختراق الحدود. فلقد كان في عمله الآكاديمي ومن خلال كل حياته الآكاديمية يجهد لجمع نماذج نظرية تفسيرية متنوعة. لم يكن ماركسيا أرثودوكسيا وحتى بالعودة إلى السنوان ١٩٦٠ كان يادوف مدافعا صادقا عن المادية التاريخية على أنها « نظرية علمية اجتماعية عامة» كما دافع عن الاستقلالية النسبية «لخصوصية النظريات العلمية الاجتماعية». لم يكن نصيرا متعصبا للوضعية كذلك على الرغم من أن نشرات كتابه استراتيجيات البحث العلم الاجتماعي العديدة اشتملت على أمثلة من علم الاجتماع الإمبيريقي من كل أرجاء العالم، تلك الأمثلة التي كانت مبنية بصفة رئيسة على أساس النموذج التفسيري الوضعي.

أدخل يادوف عبارة « متعدد النماذج التفسيرية» إلى خطاب علم الاجتماع الروسي إذ اعتبر أن اختيار هذا أو ذاك من الأطر مرتهن بالمهمة الإمبيريقية التي نكون بصددها. كانت له نظرة واسعة لعلم الاجتماع وعليه يمكن اعتبار كتابه المعنون تكهنات حول السلوك الاجتماعي للشخصية علمنفسيا أكثر منه سوسيولوجيا ذلك أن جدران الاختصاص كانت بالنسبة إليه واجبة الزوال.

كان يادوف صحفيا بارعا بقدر ما كان بارعا بصفته عالم اجتماع آكاديمي. لقد كانت له مهارات لا تضاهى في عرض مواد آكاديمية معقد لجمهور من المتلقين غير المختصين في لغة يسيرة الفهم فيما كان قادرا على جعل «الحياة النابضة» تتدفق خلال عروضه الآكاديمية. كان يادوف بالغ التسامح مع معارضيه الآكاديميين وغرمائه النظريين. كان «يغفر» لهم ولكنه في المقابل كان يستغل أي فرصة تتاح ليسخر منهم. وكان ذلك يصدق كذلك على السلطات وحتى على نفسه (الاستهزاء والاستهزاء من الذات). ولئن لم يكن يادوف أبدا داخل المعارضة المفتوحة للنظام فإن بحثه عن الحقيقة العلمية كان كثيرا ما يضعه في موقع المعارض.

كان يادوف منفتح الفكر وكريما. لم أسأله مطلقا، ولا أعتقد أنه كان بمستطاعه أن يجيب، عن عدد «أبنائه الروحيين» (أولئك اللذين كتبوا رسائلهم تحت إشرافه أو أولئك الذين كان مقرّرا ناقدا خلال مناقشتهم لرسائلهم أو أولئك الذين ألهمهم بأن يكونوا باحثين اجتماعيين). أتكهن بأن عددهم بلغ، على طول حياته الآكاديمية المديدة، المئات.

أذكر حادثة درامية رفض خلالها المجلس العلمي الذي رأسه يادوف، «بصفة فجائية» رسالة آكاديمي شاب عبر عن أفكاره في أسلوب غلب عليه الاستعصاء على الفهم، في لغة «غرائبية» كما سموها. تم الرفض من خلال تصويت سري من دون أن يكون سبقه نقد معلن. وكما جرت العادة اقترح يادوف طريقا مفاجئا للخروج من المأزق بأن كتب مقالة ترجم فيها أكثر الألفاظ غير المفهومة في أسلوب علمي معهود. نتيجة لذلك أنقذ كاتبا شابا طموحا وموهوبا وكذا سمعة المجلس العلمي.

يقاس عيار الأفراد بتأثيرهم في كلا دائرتهم الاجتماعية المباشرة ومحيطهم الاجتماعي الأبعد وفي هذه الحالة المخصوصة كان الأثر ممتدا إلى الاختصاص برمته. كان يادوف رائدا ومؤسسا ولن يكون بمقدور من اتبعوه أن يعوضوه. ليس لهم من خيار سوى أن يتذكروه ممتنين وأن يبذلوا قصارى جهودهم للعمل على محاكاة مقاربته للعلم وللناس وللعالم.

توجه كل المراسلات إلى ألأندريي ألكسييف على العنوان
<alexeev34@yandex.ru>

مشرف وزميل وصديق

بقلم تاتيانا بروتاسنكو (Tatyana Protasenko)، معهد علم الاجتماع، آكاديمية العلوم الروسية، سان بترسبورغ، روسيا

يادوف مستمتعاً بالحياة في المنزل الريفي

كان أول لقاء لي مع فلاديمير يادوف خلال اجتماع القسم في كلية الفلسفة في جامعة لينينغراد الحكومية حيث اشتغلت كاتبة اختزال في نفس الوقت الذي كنت فيه طالبة. كان ذلك في بداية سنة ١٩٦٥ على ما أذكر. كان يادوف عائدا لتوه من تدريبه الآكاديمي في أنقلترا وكان يقدم عرضه إلى أعضاء الكلية. كان العرض غير تقليدي ومسليا إلى الحد الذي جعل مني على الفور، أنا المتعودة على محادثات فلاسفتنا الرتيبة والمستعصية على الفهم، مغرمة بعلم الاجتماع. قدمت طلب التسجيل وقبلت في كلية الفلسفة آملة في أن ينتهي بي ذلك إلى التخصص في علم الاجتماع. وكانت المادية التاريخية تسيطر على الاختصاص في ذلك الوقت.

على الرغم من كوني خريجة O.I. Skaratan's فقد صار يادوف بالنسبة إلي مشرفا على عملي وزميلا مقربا وصديقا ومثالا يحتذى به. لاحقا صار رئيس عمل ممتازا يسهل العمل معه.

والحقيقة أنه كان عالم اجتماع يتمتع ببركة الله. كان عالم اجتماع عموميا يسير التواصل مع أي إنسان سواء أكان من المسؤولين السامين أو حتى رئيسا أم شخصا عاديا من الذين نستطلع آراءهم. لم يكن متغطرسا أبدا، بل دائم القرب من زملائه خلال المؤتمرات والمناسبات غير الرسمية. وضمن مساهمته في العمل الجماعي كان يديم زيارة المزرعة الحكومية لونسوفيتوفسكي حيث يزيل الأعشاب الضارة ويجمع القرنبيط واللفت وهو ما لم يكن ليفعله مدراؤنا الآخرون إلا قليلا. كانت العاملات في المزرعة يعشقن يادوف وينتظرن قدومه بفارغ الصبر، وكان الضابط العسكري يسأله بحرارة «بروفيسور، لماذا لا تقطف إلا نوعا واحدا من الخضار؟ هل تريد أن تميز ما يتناوله الناس عما يخصص للدواب؟». وكان يادوف يجيب على الفور بطرفة ويعمد إلى إثارة الأسئلة حول ظروف عمل عمال المزرعة وحياتهم وعائلاتهم.

سويا مررنا بأوقات عصيبة وغائمة، ولكنه كان يجتهد في أن يكون رأسه مرفوعا دائما. لم يخذل أحدا فيما ساعد الكثيرين والحقيقة أنه يمكن القول إنه أنقذ أناسا. لقد وهبني دعمه في أوقات جد عصيبة من حياتي. لقد كان هو من اقترح أن أكون سكرتيرة الحزب في قسم علم الاجتماع الذي به نشتغل وذلك بغية أن تكون لنا عين على ما يجري وأن ندافع عن أنفسنا ضد الهجمات، فقد كان الحزب الشيوعي في آخر الأمر هو الفضاء العمومي المشترك الأكثر استقبالا للمعارك والمجادلات حول علم الاجتماع.

بالتوازي مع ذلك لم نتوقف أبدا عن القيام بالأبحاث مجرين التحقيقات ولكننا كنا نحب قراءة الحكايات البوليسية كذلك. كان يادوف محبا لهذا الجنس لأن هذه الحكايات، على ما كان يؤمن به، تطور الفهم والتفكير المنطقي وتمنح لنا معرفة بالحياة اليومية سواء بسواء. على أثر طرد يادوف من عمله كان هو ولودميلا نيكولافنا (Ludmila Nikolaevna) زوجته يتصلان به للاستفسار إن كانت لدي حكايا مفتشين جديدة. في ذلك الوقت كانت صديقاتي يحتفظن بمجموعات من الكتب تشتمل على ترجمات غير رسمية لحكايات مفتشين وروايات كتاب أجانب

>>

شهيرين. كانت لهن صديقات وأقارب في الخارج أيضا كان بإمكانهم أن يهربوا كتبا إلى داخل روسيا. عندها كان القادرون على النسخ السريع مثلي ينجزون نسخا من تلك الكتب على الآلة الكاتبة، ولا أزال إلى الآن أحتفظ بنسخ روايات المفتش samizdat.

كانت أغنية يادوف المفضلة هي «كنا مدفونين في مكان ما بالقرب من نارفا» لألكسندر غاليتش (Alexander Galitch) وكنا نغنيها في كل احتفال كان فيه غيتار أو اجتماع حماسي. وكان يادوف يلح على بعض أبيات الأغنية:

«إذا ما نادت روسيا الموتى من أبنائها فذلك لأنها تشقى،
ولكننا كنا نرى أن ذلك خطأ ويا للخسارة،
في الحقول حيث ذبحت كتيبتنا في العام ١٩٤٣ من أجل لا شيئ.
واليوم يتلذذ الصيادون بالقتل ويطلقون من القرون التي يحملون الصفير».

وحين سألته مرة عن السبب الذي يجعله يحب تلك الاغنية بالذات أجاب بأنها تتحدث عن ضحايا التضحيات الفاقدة للمعنى التي بذلت تعلقا بهدف مشترك وهو ما جرى على امتداد تاريخ روسيا وليس مهما إن كان ذلك خلال أوقات الحرب أو السلم.

أذكر أننا لدى الاحتفال بخمسينية معهد البحوث الاجتماعية الاقتصادية أهديناه برميلا من الخمر. كان بالغ السعادة وطلب منا أن نعود به إلى المنزل جالسا على البرميل. « تخيلوا ليوكا (زوجته) تفتح الباب لتجدني جالسا قبالتها بالضبط على البرميل وما من أحد في الجوار». ذاك هو يادوف.

كما أذكر أنه جلب لي سراويل مقاومة للبلل من بودابست لابني ذي الستة أشهر وتبين أن السراويل ضيقة فتذمر قائلا «أنت تبالغين في إطعام الصبي» ولكنه تدبر أمر تبديلها بالمقاس المناسب بمساعدة صديق له. ذاك هو يادوف: ذو نزعة إنسانية وقريب ومتفهم وبالغ الذكاء. في بعض الأوقات تكون طريقته في التفكير غير مفهومة جامعا بين أشياء غريبة التباين.

آخر ذكرياتي مع يادوف وأخصها شخصية تعود لسنتين خليتا. كنت وأولاغ بوزكوف (Oleg Bozkov) نعوده في منزله في أيستونيا. أوصلنا ألكسيي سيمينوف (Alexei Semenov) أحد أحب طلبة يادوف إلى نفسه والمقيم منذ أمد طويل في إيستونيا. في ذلك الوقت كان سيمينوف يخطط للمشاركة في السباق الانتخابي إلى المجلس التشريعي في تالين. بذل هو وزوجته لاريسا أكثر الرعايات حدبا ليادوف. بصراحة كانت تلك واحدة من أوقات حياتي الأكثر غبطة وحبورا. كنا نحفر في ذكرياتنا ونروي النكت ونحتسي المارتيني والنبيذ الأحمر كما ناقشنا دور علم الاجتماع وموقعه اليوم وما على علماء الاجتماع فعله والكيفية التي عليهم أن يجيبوا بها على تحديات زمنهم الراهن وعلى الأخص عندما يكونون محاصرين من قبل السلطات. لسوف نذكر كلنا إنسانيته واهتمامه الذي لا ينضب بالحياة وبما تمنحه لنا من الحدوس والاستخلاصات ومواضيع البحث.

توجه كل المراسلات إلى تاتيانا بروتاسنكو على العنوان <tzprot@mail.ru>

> ذكريات شخصية

فالنتينا أوزونوفا (Valentina Uzunova)، **كونسكاميرا (متحف الإثنوغرافيا والإناسة)، آكاديمية العلوم الروسية، سان بترسبورغ، روسيا**

يادوف محتفلاً في المعهد

ذات مرة ألقى يادوف درسا حول «البحث التطبيقي في علم الاجتماع» في كلية الفلسفة. كان مندمجا في محاضرته إلى الحدّ الذي جعله يسقط على الأرضية فجأة ذلك أن السبورة كانت أعرض من المصطبة التي كان يتحرك عليها بينما كان يكتب بالطبشور. حبسنا أنفاسنا ولكنه استوى على الفور واقفا مواصلا ما كان يحاضر فيه كاتبا على السبورة. لم يرف له جفن. كم كان مختلفا أستاذ الرياضيات الشاب ذاك الذي، خشية تعرضه لنفس الحادث، كان متسمرا في مكانه على الرغم من أنه يفترض أن يغمر السبورة بالمعادلات.

انتدبني فلاديمير الكسندروفيتش إلى علم الاجتماع سنة ١٩٦٧ عل الطائر. كنا بصدد تسجيل مختزلات ملاحظاته التي كان يتأهب لاستخدامها في مناقشته لرسالة الدكتورا. ليس من ضرورة للقول إنها كانت نجاحا باهرا. ران إحساس بالترقب على القاعة الفسيحة في كلية التاريخ التي احتضنت المناقشة وعلى الأخص عندما صارت المنافسة بين مناصريه ومعارضيه أكثر حدة. كان من العسير تسجيل الملاحظات في ذلك الحدث بما أن الحاضرين كانوا يعلون أصواتهم بتعاليقهم من كل أرجاء القاعة. أحسست بتوتر يادوف الذي كان بالكاد يظهر من وراء منبره العالي. بدا أنه كان يجهد نفسه ليقرأ النص الذي سبق وأن تدرب عليه احتراما للتقاليد البروتوكولية ولكنه كان يخيّر أن يقنع الحضور من خلال الخطابة والمجادلة.

في تعارض تام مع مسارعته إلى العراك كان سلوكه الآكاديمي مغمورا بين قوائم هائلة من الوثائق والأوراق التي كان عليه أن يقدمها إلى لجنة الاعتماد الوطنية. وبينما كنا نعمل سويا على تلك الأوراق المملة فاجأني بالسؤال عن رأيي حيال إمكانية الدراسة في كلية الفلسفة. كان يؤمن أن المستقبل لعلم الاجتماع وأن الاشتغال بعلم الاجتماع هو أكثر الأعمال إثارة للاهتمام من بين إمكانيات أخرى كثيرة. وثقت بما يراه تمام الوثوق ولم يخب ظني في خياري.

الذكرى اللاحقة قصة تعود إلى السنوات ١٩٧٠. لم يظهر علماء اجتماع كوموسمول لينيغراد (أعضاء رابطة الشباب الشيوعي) الدرجة المناسبة من الدعم لرأي مكتب الحزب الشيوعي في ما يخص هجرة اثنين من زملائنا وأصدقائنا. الآراء التي سجلت في اجتماعنا لم تتبن القرار المنصوص عليه في التوصيات الرسمية. كان موقفنا الجماعي يرى أن «المغادرة مسألة خاصة وأن للفرد الحق في أن يختار البلد الذي فيه يعيش». أخاف تضامننا وانفتاحنا الهيئات الحكومية المسؤولة وجاء رجع الصدى من وراء جدران المكاتب» إنهم يقولون ما يقولون بصراحة زائدة عن الحد ولا بد أن ثمة من يتوارى خلف ذلك». وحلت العواقب لاحقا عندما وضع الرؤساء قائمة من كانوا مسؤولين عن نماء مثل هذا الفكر الحر، من كانوا وراءنا في ذلك، وصار أساتذتنا من المنبوذين وكان فلاديمير ألكسندورفيتش الأول على القائمة. ذاك هو يادوف الذي لم يساوم أبدا على قيمه الجوهرية.

توجه كل المراسلات إلى فالنتينا أوزونوفا على العنوان < ymnesterov@gmail.com >

وجه أيقوني من وجوه علم الاجتماعي السوفييتي وما بعد السوفييتي

بقلم غيفورك بوغوسيان (Gevork Poghosyan)، مدير معهد الفلسفة وعلم الاجتماع والقانون في الآكاديمية الوطنية الأرمينية للعلوم، رئيس الجمعية الأرمينية لعلم الاجتماع وعضو لجنة البحث حول الهجرة (ل ب ٣١) ولجنة البحث حول الكوارث (ل ب ٣٩)، ج د ع اج

من العلماء من يقترن اسمه بتكوين مدرسة فكرية بل حتى اختصاص علمي برمته. كان البروفيسور يادوف من هؤلاء رائدا خلال الحقبة السوفييتية حيث كانت أعماله الآكاديمية وجهوده البحثية حاسمة في هندسة علم الاجتماع. منذ السنوات ١٩٦٠ كانت أعمال يادوف الآكاديمية ذات أثر تكويني في العديد من أجيال علماء الاجتماع الأرمن والسوفيات. كانت دراساته المونوغرافية الثلاث الشهيرة الإنسان وعمله (١٩٦٧، بالاشتراك مع أ.ج. زدرافوميسلوف (Zdravomyslov) وف. ب. روزهين (V.P. Rozhin)) و البحث العلمي الاجتماعي: المنهجية والبرنامج والطرائق (١٩٧٢)، ومؤلفه المشترك التعديل الذاتي والتكهن بالسلوك الاجتماعي (١٩٧٩) كتبا مرجعية لعلماء الاجتماع السوفييت. لقد عبدت كتبه للعديد من الشباب طريق علم الاجتماع بوصفه اختصاصا آكاديميا.

بفضل أعماله النموذجية صار يادوف أيقونة حية لعلم الاجتماع السوفييتي. كان البعض من علماء الاجتماع الأرمن الذين كان لهم ما يكفي من الحظ بحيث تواصلوا معه واستمعوا إلى محاضراته وخطبه أو حتى ناقشوا قضايا بحثية مختلفة وتجادلوا فيها معه يبرحونه «وقد أصابتهم عدوى» مزمنة إن لم تكن دائمة بأثرٍ من الطريقة الخاصة التي كان يحدد بها موقعه من عمله ومن علم الاجتماع. كان دائم الانفتاح على الآخرين بصرف النظر عن أعمارهم ومستوياتهم الآكاديمية وعناوينهم وانتماءاتهم الإثنية ورؤاهم الإيديولوجية. وكان يجهد دائما لإظهار الاحترام لآراء محاوريه من دون الحرص على الحصول على موافقتهم. لقد تركت كلماته انطباعا عميقا: « تتولد اللذة القصوى من نجاح المرء في فهم شيء ما جديد ومن ثم إيصاله إلى الآخرين».

لدى عمله في «معهد لينينغراد لدراسة القضايا الاجتماعية والاقتصادية» جهد يادوف لتأسيس فريق مبدع من علماء الاجتماع الموهوبين وتعزيزه. ران مناخ من التفكير الحر والنقدي في تناقض تام مع ضيق الأفق الذي كان يخيّم على المؤسسات السوفييتية الأخرى التي كانت تقوم بالبحث في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية. كان كل من يتشرب بالإحساس بذلك المناخ المخصوص سرعان ما يكتشف أنه ناتج عما بثه فيه يادوف من روح البحث حر والتفكير الابتداعي. لقد كنا هنا في أرمينيا على الأقل نشرئب بأعناقنا إلى أية نسمة تغيير أو نَفَس من الأفكار الجديدة تنبجس من مختبر بحث يادوف. لقد كان له، بحضور بديهته وبالغ حرصه في البحث، سحر سخصي يجذب الشباب الآكاديمي من كل جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. ناذرا نفسه للآكاديميا كان يادوف عالي التقدير لإبداع

يادوف محاضراً في مؤتمر

الشباب من الآكاديميين وطرافته ومحتفظا بموقف نقدي تجاه الأرثودوكسية.

من دون أن يعي هو ذاته ذلك ربما، بدأ يادوف بتأسيس مدرسة غير مرئية ضخمة ثم صار عمادها المركزي، جماعة افتراضية بل حتى نوع من «الأخوية الفكرية» تميزها نظرة للعالم مشابهة. لقد آمن وعلى الأخص خلال سني حياته الأخيرة أن على علماء الاجتماع أن يبذلوا الجهد للتأثير في «حركة الكواكب الاجتماعية» وبيّن ذلك في واحد من أخريات الحورات التي أجراها مع بوريس دوكتوروف (Boris Doctorov). كان يادوف الذي وضعت دراساته المونوغرافية أسس تشكيل حقل جديد من الدراسات الآكاديمية وتطويره يلح على القول «إن قصرنا نحن علماء الاجتماع عملنا على تأليف الكتب فلن نكون قد أوفينا بواجباتنا المدنية». يمكن النظر إلى هذه الفكرة على أنها «آخر وصايا يادوف الآكاديمية». سيكون افتقادنا له، نحن العلماء الاجتماع الأرمن، فادحا.

توجه كل المراسلات إلى غيفورك بوغوسيان على العنوان <gevork@sci.am>